

ارتفاع سعر الدولار أمام الشيكل بـ ٩٪ خلال شهرين بسبب الانتعاش الأمريكي

الانتقام وتصفية الحسابات يميزان انتخابات حاخامي القدس!

صفحة (٦) ة

صفحة (٤) ة

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٤/١٠/١٤م الموافق ٢٠ ذو الحجة ١٤٣٥هـ العدد ٣٤٢ السنة الثانية عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

جدل في إسرائيل حول مبادرة الجامعة العربية

«أيلاند: المبادرة لم تعد نقطة بداية لحوار عربي جدي مع إسرائيل» باحث من «معهد دراسات الأمن القومي»: قبول المبادرة العربية لحل النزاع مع الفلسطينيين يفتح المجال أمام تحالف إقليمي يضم إسرائيل*

أكد الرئيس الأسبق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي والباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب الجنرال احتياط غيوروا أيلاند أن مبادرة جامعة الدول العربية بصيغتها الحالية لم تعد تشكل نقطة بداية لحوار عربي جدي مع إسرائيل.

وجاء تأكيد هذا في سياق مقال نشره أمس الاثنين في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، وعقب فيه على وقائع المؤتمر الدولي الذي يرمي إلى تناول سبل إعادة إعمار قطاع غزة. وقال أيلاند إن هناك ضرورة لأن نميز على نحو واضح بين ثلاثة موضوعات مختلفة وهي: إعمار غزة، ومعاودة المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، والمبادرة العربية. وأضاف أنه فيما يتعلق بغزة ليست لدى إسرائيل سوى مصالح أمنية، والحديث يدور حول مصطلحين اثنتين هما: أن يكون هدوء، وأن يتم المماس بإمكان أن تعيد حركة «حماس» بناء قدراتها العسكرية. وبناء على ذلك، يتعين على إسرائيل ومن دون أي صلة بمسألة عدم حضورها المؤتمر في القاهرة، أن تبدي أكبر قدر من السخاء والأريحية وأن توافق على توسيع النشاط الاقتصادي مع غزة وأن يشمل ذلك كل ما يتعلق بتزويدها بالكهراء والمحروقات والمياه.

وبرأيه لا توجد أي صلة بين قضية إعمار غزة والمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية التي وصلت إلى طريق مسدود قبل نصف عام، قبل عملية خطف الشبان الإسرائيليين الثلاثة (المستوطنين) وقتلهم، وعملية «الجرف الصادم» العسكرية. وقد وصلت هذه المفاوضات إلى طريق مسدود لا بسبب غزة ولا «حماس» وإنما من جراء وجود فجوات واسعة بين مواقف الجانبين فيما يتعلق بمستقبل الضفة الغربية، وأشار إلى أنه لا يفهم لماذا يوجد من يعتقدون أن التوصل إلى تسوية في غزة متعلقة بمعاودة المفاوضات، ولا يفهم أيضاً كيف يمكن التوصل فحظة إلى «حل الدولتين» على أساس خطة فشلت منذ عشرين عاماً.

وتطرق إلى المبادرة العربية من العام ٢٠٠٢، فقال إنه وفقاً لهذه المبادرة تعترف الدول العربية كلها بدولة إسرائيل بعد (فقط بعداً) أن تنسحب إلى خطوط ١٩٦٧. والحديث لا يدور فقط حول انسحاب كامل من الضفة وإنما أيضاً حول انسحاب كامل من هضبة الجولان. فهل يعتقد أحد أن إسرائيل تستطيع أن توافق الآن على انسحاب كامل من الجولان؟

وختم: إن يجب استخلاصه من ذلك استنتاجان: الأول، أن من الصائب أن نتناول غزة على أنها شأن منفصل، وأن نوافق بسخاء على كل طلب ما لم يناقض مصالحنا الأمنية، الثاني، أن معاودة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية - سواء من خلال حوار مباشر أو بصفتها جزءاً من السعي للتوصل إلى تسوية إقليمية - تستلزم طرح أفكار جديدة. وفي هذا الشأن يمكن القول إن فكرة توسيع غزة إلى داخل شبه جزيرة سيناء التي نسبت إلى الرئيس المصري مثيرة للاهتمام. في مقابل ذلك فإن العودة إلى مفاهيم قديمة ومعروفة بما في ذلك مبادرة الجامعة العربية مجرد مضيق للوقت.

في المقابل أكد كوبي ميخائيل وهو باحث آخر في «معهد دراسات الأمن القومي»، أن الاستقرار المنشود في ساحة غزة لن يتحقق من دون عملية شاملة لإعادة إعمار القطاع، وأن من شأن ذلك أن يحسن فرص استئناف العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين.

وأشار هذا الباحث إلى أنه في ضوء الواقع الشرق أوسطي المستعد، توسعت قاعدة المصالح الإستراتيجية المشتركة لدول «المعسكر الإقليمي» في الشرق الأوسط بقيادة مصر والسعودية، وهي أيضاً مصالح مشتركة بالنسبة لإسرائيل. ورأى أن المبادرة العربية التي طرحها السعودية ووافقت عليها الدول العربية تشكل حالياً أساساً نظرياً وعملياً من أجل تحقيق هذه المصالح الاستراتيجية المشتركة. ومن أجل ذلك، يجب أن توافق إسرائيل على أن تكون هذه المبادرة أساساً للمفاوضات بينها وبين الدول العربية البراغمية، ولكن ليست إملاء، ويجب الموافقة عليها من دون مفاوضات. ودعا إلى التفكير في تحويل اتجاه المبادرة العربية نحو تشكيل تحالف إقليمي يضم إسرائيل من أجل تعزيز فرص عملية سياسية فعلية بين إسرائيل والفلسطينيين، لكن ليس معنى ذلك إهمال العملية السياسية مع الفلسطينيين في حال عدم بروز مثل هذا التحالف، إذ يتعين علينا أن نسعى للتقدم التدريجي والحذر والمسؤول نحو بناء دولة فلسطينية فاعلة ومسؤولة، قادرة على الاندماج في المحيط الناشئ وعلى أن تتحول بدورها إلى ركن جديد في النظام الأمني الإقليمي.

وختم قائلاً: إن نظاماً أمنياً إقليمياً يعتمد على التعاون بين إسرائيل ومعسكر الدول المعتدلة، حتى من دون علاقات دبلوماسية كاملة في المراحل الأولى، لكن مع اعتراف هذا المعسكر بأهمية إسرائيل الإقليمية وبمساهمتها في تطوير هذا المعسكر وبصورة أساسية الاعتراف بحقها في أن تشكل جزءاً شريعياً من المنطقة، من شأنه أن يشكل خطوة حاسمة قد تؤدي إلى منطقة إقليمية أكثر أمناً وأكثر ازدهاراً وتشكل بديلاً معقولاً ومناسباً للمفوضي الإقليمية الأذنة في الانتشار.

رسالة السيسي للإسرائيليين: الطريق إلى العواصم العربية تمر من رام الله

إسرائيل تحذر من ترميم قدرات «حماس» في ظل إعادة إعمار غزة!



مؤتمر إعادة إعمار غزة

اليوم، فإنه لا توجد مشكلة. لكن إذا أراد علاقات طبيعية، فإن عليه في هذه الحالة أن يترك أن الطريق إلى الرياض، أبو ظبي، القاهرة وعمان تمر عبر رام الله».

ولفت رافيد إلى أنه لا يوجد للسيسي «حلفاء كثيرون» في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي. فقد شرحت وزيرة العدل، تسيبي ليفني، أول من أمس، لماذا أن عدم دعوة إسرائيل للمشاركة في مؤتمر إعمار غزة في القاهرة هو شهادة على وضعها السياسي المهتز. وقالت «لم يرغبوا بوجودنا هناك، انعقد مؤتمر تحدثوا فيه عن إسرائيل وهي لم تكن حاضرة، وهذا أمر سيء جداً». وأشار رافيد إلى أن ليفني كانت توجه كلامها إلى نتنياهو، وهو أحد الذين «يسوقون لنا أهمية التعاون مع دول عربية، لكنهم ليسوا مستعدين للقيام بالخطوة المطلوبة بالنسبة لعملية السلام. ومن دون مفاوضات جدية مقابل الفلسطينيين، لا يوجد وضع يكون فيه التعاون مع الدول العربية كاملاً وحقيقياً».

ورأى رافيد أن «أهمية خطاب السيسي لم تكن بأقواله وإنما بشخص المتحدث، فالسيسي هو الزعيم العربي الأكثر قبولا وشعبية لدى الحكومة والشعب في إسرائيل منذ أنور السادات والملك حسين. وبنظر الإسرائيليين، السيسي ليس محمود عباس الذي يتحدث عن إرادة شعب وعن جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة، وهو ليس (الرئيس التركي رجب طيب) أردوغان الذي يدعي أن أفعال إسرائيل أسوأ من تلك التي ارتكبتها هتلر، ولا حتى عبد الله ملك الأردن، الذي يتحدث وزراء وضباط (إسرائيليون) عن استقرار حكمه كل عدة شهور. وفي اليمين والوسط وفي معظم اليسار الإسرائيلي، بدءاً من السياسيين وحتى المواطن البسيط، يعتبرون السيسي كحليف مخلص بالإمكان التعامل معه في سلسلة من المصالح المشتركة، ولذلك فإنه عندما يتكلم ينجون له في إسرائيل ويستوعبون ما يقول».

ستكون معدة للمباني... وإذا كان بإمكان أحد ما أن يضمن لنا بأن الأموال ستخدم المواطن الغري، فإن من الجائز أن أحول أنا أيضاً تبرعا متواضعا. لكن عندما لا تزال حماس قوية في الصورة وأبو مازن يتبارى مع هنية حول من أكثر طرفا في سياسته تجاه إسرائيل من أجل احتلال قلب الناخب الغري، فإنه من الواضح أن مؤتمر الدول المانحة (في القاهرة) لم يأت لبناء شرق أوسط جديد ولا حتى غزة جديدة».

وركز المراسل السياسي لصحيفة «هآرتس»، باراك رافيد، على خطاب السيسي، الذي وصفه بأنه «أحد أهم الخطابات التي القاها زعيم عربي في السنوات الأخيرة».

وأضاف أن الرئيس المصري توجه في خطابه إلى الجمهور الإسرائيلي أولا وبعد ذلك إلى رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، واعتبر رافيد أن السيسي أبدى حساسية ووعيا حيال تشكلك الإسرائيلي العادي من عملية السلام، لكنه ذكرهم أيضاً بتفاصيل مبادرة السلام العربية التي امتنعت حكومات إسرائيل عن التعامل معها بجدية منذ نشرها في العام ٢٠٠٢.

ولفت رافيد إلى أن خطاب السيسي تضمن رسالة إلى نتنياهو ووزير الخارجية، أفيدور ليرمان، وآخرين في حكومة إسرائيل «الذين يحملون مؤخراً بعملية سلام تلتف على الفلسطينيين وخالية من التنازلات، كمثل التي تجلس من خلالها إسرائيل والسعودية والكويت سوية، وتقيم علاقات وتجري أعمالا، فيما يستمر الوضع الراهن من الضفة الغربية، ويستمر الاحتلال والمستوطنات، وأضاف أن «السيسي ذكر رئيس حكومة إسرائيل بأنه لا توجد طرق مختصرة. وإذا أراد نتنياهو إقامة علاقات مع السعودية، الإمارات المتحدة، مصر والأردن في الخزانة أو من تحت الطاولة بواسطة الجنرال عاموس غلعاد من وزارة الدفاع، أو الدبلوماسيين من شعبة العلاقات الخارجية في الموساد، مثلما يفعل

خبراء اقتصاديون إسرائيليون يوجهون انتقادات شديدة لزيادة الميزانية الأمنية

المالي في الميزانية لم يبن بطريقة مهنية وإنما بطريقة غايتها خدمة اعتبارات سياسية».

وتطرق داهان إلى زيادة ميزانية الأمن قائلاً إنه «واضح أن قرار الحكومة برصد مبلغ أكبر للأمن جاء على حساب الإنفاق الميزانية على باقي المواضيع. وبإمكان دولة عادية، طبيعية، أن تسمح لنفسها بامتيازات زيادة ميزانية الأمن من دون حساب. لكن في دولة مثل إسرائيل، مع مستوى فقر وفجوات كالتى نشهدها، فإن ثمن زيادة ميزانية الأمن سيكون غالياً جداً. وانطباعي هو أن قباطنة الاقتصاد لم يعطوا ثلثاً كافياً للثمن الذي ستدفعه إسرائيل من جراء تفضيل رصد أموال للأمن».

وأضاف أن «المشكلة الكبرى لدى وزير المالية ووزارة المالية هي مدى عدم استعدادهما للدخول في مواجهة مع مجموعات قوية في الاقتصاد، مثل الجيش. ومن أجل إحداث نمو حقيقي في الاقتصاد، من أجل تنفيذ إصلاحات حقيقية، وخلق منافسة، يتطلب الأمر الدخول في مواجهة مع مجموعات قوية في الاقتصاد. وعندما لا يكون وزير المالية ووزارة المالية على استعداد للدخول في مواجهة، فليس غريباً أن يكون مستوى التوقعات من الميزانية الجديدة ضئيلاً».

من جانبه اعتبر البروفيسور مانويل تراختنبرغ، المستشار الاقتصادي السابق لرئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، أن قسماً كبيراً من المشاكل الاجتماعية في إسرائيل، مثل انعدام المساواة، هو مشاكل عالمية والدول تواجه صعوبات في معالجتها، لكن غلاء المعيشة في إسرائيل هو مشكلة تتميز بها إسرائيل.

وجاءت أقوال تراختنبرغ، بمناسبة مرور ثلاث سنوات على نشر تقرير «لجنة تراختنبرغ» التي شكلتها حكومة نتانياهو السابقة في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية، في صيف العام ٢٠١١. وأظهر تقرير تم إعداده في معهد فان لير في القدس لمتابعة تطبيق الحكومة لتقرير وتوصيات «لجنة تراختنبرغ» أنه بعد ثلاث سنوات، لم يطرأ تغيير جوهري على السياسة «الاقتصادية - الاجتماعية... وأنه تبين أن الحكومة تبنت ٨٧٪ من توصيات اللجنة، لكنها أخرجت إلى حيز التنفيذ ٤٢٪ من التوصيات

تناولت الصحف الإسرائيلية الصادرة أمس، الاثنين، وقائع المؤتمر الدولي لإعادة إعمار غزة الذي عقد في القاهرة أول من أمس الأحد.

وركزت هذه الصحف على عدة نواح لعملية إعادة الإعمار، وجرى التعبير فيها عن التحذير من إمكانية أن تتمكن حركة حماس من ترميم الاتفاق في قطاع غزة. وإلى جانب الاهتمام بخطاب الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، ودعوته إسرائيل إلى تبني مبادرة السلام العربية، أكد أحد المحللين أن هذا الأمر غير ممكن لأن هذه المبادرة تنص على انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة (أقرا خيراً منفرداً حول هذه المبادرة على هذه الصفحة).

ونقل موقع «واللا» الإلكتروني عن مسؤول أمني إسرائيلي قوله إن جهاز الأمن الإسرائيلي يتابع الحوار الحاصل بين حماس والسلطة الفلسطينية حول الشكل الذي سينتشر فيه آلاف أفراد الشرطة الفلسطينية حول المعابر الحدودية في رفح وكرم أبو سالم وبيت حانون، وحول طرق أداؤها هناك، وذكر أنه لم يتقرر بعد ما إذا كان النظام الأمني عند المعابر سيبقى كما هو بحيث ستسيطر عليه مديريتي المعابر الفلسطينية بطريقة «التحكم من بعد»، أم أنه ستقام مكاتب جديدة قريبة من المعابر. لكن جهاز الأمن الإسرائيلي يعبر عن قلقه من طريقة نقل المسؤولية عن المعابر من حماس إلى السلطة الفلسطينية.

وقال إن التغيير الذي سيفيد في الأراضي الفلسطينية في القطاع «قد يجلب معه ليس فقط ظواهر الرشاوى والفساد والبيروقراطية التي ستؤخر العمل في المعابر، وإنما قد يعيد العمليات التفجيرية فيها، لأن حماس ستبدو كمن رفعت مسؤوليتها عن المعابر، ورفعت مسؤوليتها عن الهدوء أيضاً»، معتبراً أن «حماس تحرك عملية ذكية، فهي تشكل جيشاً شعبياً مكوناً من فئتيه تبدأ أعمارهم من سن ١٥ عاماً، وبذلك تعيد الانتقادات عن ذراعاها العسكرية، التي لن تتنازل عنها أبداً».

وأضاف المسؤول الأمني الإسرائيلي أنه سيكون من الصعب على جهاز الأمن الإسرائيلي مراقبة حركة مواد البناء الداخلة إلى قطاع غزة رغم تشكيل نظام المراقبة المشترك، الذي تشارك فيه إسرائيل إلى جانب السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة، واعتبر أن «الحديث يدور عن مليارات الشواكل التي ستمنح للفلسطينيين، ومن أجل ترميم اتفاق حماس فإن المطلوب هو نسبة صغيرة من المواد التي يسمح بإدخالها إلى القطاع».

من جانبه، كتب محرر الشؤون الدولية في صحيفة «يسرائيل هيوم»، بوغاز بيسموت، أن مشكلة إسرائيل هي أنه بعد العدوان على قطاع غزة «لا يزال الجار الفلسطيني لا يفهم من الطريق نحو ترميم غزة لا تمر عبر البنك، بتحويل أربعة مليارات دولار، وإنما بإخراج حماس من الصورة. ورغم أن هذا ليس بسيطاً، لكن كنا نتوقع من السلطة (الفلسطينية) أن تبدي مؤشرات على فورها من هذه الحركة بدلا من معانقة حركة إسماعيل هنية، مثلما عبر عن ذلك زعيم السلطة أبو مازن في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة».

وتابع بيسموت أن مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة جمع أموالاً من أجل الشعب في غزة «ولا توجد لإسرائيل مشكلة في ذلك». لكن هذا المحلل اعتبر أن إسرائيل «تحوّلت في مؤتمر باريس للعام ١٩٩٤ إلى مجنونة الأموال لصالح الفلسطينيين في أعقاب اتفاقيات أوسلو. ولمن نسي، فإنه في تلك الأيام سطع نجم (الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر) عرفات في دور ملاقاته من باكستان التي حازت على جائزة نوبل، ومرمت عدة سنوات حتى فهم العالم ماذا فعل عرفات بالأموال. كنا سادجين في حينه، واليوم أصبح أصعب قليلاً إقناعنا بأن الدولارات المعدة للاتفاق

وجه الخير الاقتصادي والمحاضر في الجامعة العبرية في القدس والباحث في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، البروفيسور مومي داهان، انتقادات شديدة إلى الحكومة الإسرائيلية، وخاصة رئيسها، بنيامين نتنياهو، ووزير المالية، يائير لبيد، على ضوء مناقشة الحكومة على ميزانية الدولة للعام المقبل، والتي وصفها بأنها تخدم غايات شخصية. ونقلت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، أمس الاثنين، عن داهان قوله، إن «أكثر ما يبرز في ميزانية الدولة للعام ٢٠١٥ هو أنها لا تواجه أبداً المشاكل المركزية في الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل. وعايتها هي دفع احتياجات سياسية شخصية للأشخاص الموجودين في قيادة الدولة، وليس لاحتياجات الدولة. وينبغي قول ذلك بأوضح وأصدق صورة وبشكل مباشر ونزيه».

وأضاف داهان أنه «ليست لدي مشكلة مع أجندة سياسية للحكومة أو للوزراء، وإنما لدي مشكلة مع أجندة سياسية شخصية. فقد شكلوا لجنة من أجل تقليص الفقر، وأنا لا أوافق على جميع توصياتها، لكنهم (في الحكومة) يقررون ألا يطبقوا التوصيات، وبدلاً من ذلك يستثمرون مالا كثيراً. ٣ مليارات شيكل، في ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٠٪ على أسعار الشقق للمسرحين من الخدمة العسكرية)، وهذا مشروع شخصي سياسي بارز للغاية، من خلال ذر الأوامر في عيون الضعفاء، الفقراء، العرب والحرديم».

وتابع داهان، الذي تولى في الماضي مناصب رفيعة في وزارة المالية، أن «ميزانية العام ٢٠١٥ هي أكثر ميزانية سياسية - شخصية عهدتها منذ أن بدأت اضطلع بالمواضيع الاقتصادية. ولم يتم بناء هذه الميزانية بموجب الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية، وإنما بموجب احتياجات البقاء السياسي».

ورأى أن «الأمر الثاني الذي ينبغي أن يزعزع أركان ميزانية الدولة هو حقيقة أنها مبنية على أكاذيب. ويتضح أنهم في وزارة المالية تبثوا كل الأساليب تقريباً من أجل تشويه الواقع. سواء لجهة الإنفاق أو لجهة الدخل، لرسم صورة وهمية لميزانية دولة. وواضح جداً أن توقعات الدخل في الميزانية مضخمة وتوقعات الإنفاق مقلصة. وواضح جداً أن العجز

أضواء على تطور قدراتها خلال ٢٠١٣-٢٠١٤

إيران تحولت إلى أحد اللاعبين المركزيين في ساحة الحرب الافتراضية الدولية!

بقلم: غابي سيبوني وسامي كرونفلد (*)

توطئة

في مطلع العام ٢٠١٣ أدرج خبراء ومسؤولون غربيون إيران ضمن «الدائرة الثالثة» في كل ما يتعلق بقدراتها على العمل في الحيز الافتراضي (السايبير)، ووفقا لتقدير مسؤول كبير في إحدى شركات حماية «السايبير» فإن القدرات التي تمتلكها إيران في هذا المجال ما زالت أقل بكثير من القدرات التي تمتلكها دول «الدائرة الأولى»، مثل الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا. وقدرات دول «الدائرة الثانية» مثل الصين. مع ذلك فقد تحولت إيران في غضون العام ٢٠١٣ إلى أحد اللاعبين المركزيين في ساحة الحرب الافتراضية الدولية، إذ أنها تمتلك قدرة على تشويش شبكات الحماية الغربية، والحاق الضرر بأهداف «رخوة»، وإن كانت تفتقد، حتى الآن، المعرفة والوسائل اللازمة لشن هجمات استراتيجية في الحيز الافتراضي، وعلى ما يبدو فإن التطور الذي حققته إيران مؤخرا في هذا المجال كان نتيجة إطلاق العنان بصورة مدروسة من جانب متخذي القرارات في طهران، في كل ما يتعلق بالنشاط الهجومي في الحيز الافتراضي، من جهة، والققرة النوعية التي حققها جهاز الحرب الافتراضية الإيراني، والذي فاجأ الكثيرين من الخبراء الغربيين من حيث حجم وأبعاد نشاطه وكفاءته المهنية والانتقاء الطموح لأهدافه من جهة أخرى.

وكانت بعض الأحداث والهجمات التي تعرضت لها أجهزة الطرد المركزي في المنشآت النووية الإيرانية في أواخر العقد الماضي، قد لعبت دورا محفزا في دفع النظام الإيراني نحو وضع ساحة «السايبير» كساحة مركزية من حيث الأهمية، ونحو إقامة جهاز «سايبير» واسع يشمل أطرا تنفيذية متخصصة في العديد من المجالات المتعلقة بالحيز الافتراضي.

وقد استثمرت إيران ما يزيد عن مليار دولار في تطويرات تكنولوجية وإقامة بني تحتية وتدريب قوى بشرية دفاعية وهجومية، ويتولى توجيه العمل في صفوفه عددا من كبار الوزراء والمسؤولين في أجهزة الأمن والاستخبارات، ومن ضمنهم قائد منظمة «الحرس الثوري الإسلامي».

يسعى هذا المقال إلى إلقاء الضوء على التطورات التي شهدتها الجهود والنشاطات الإيرانية في الحيز الافتراضي، ويتفحص في الجزء الأول منه ما أحرز من تقدم في منظومة الدفاع والحماية واستخدام هذه القدرات أيضا في كبح المعارضين للنظام داخل إيران، فيما يتفحص الجزء الثاني من المقال البعد الهجومي وذلك بشكل رئيس من خلال تفحص هجمات «السايبير» المنسوبة إلى جهات إيرانية.

مفهوم الدفاع والحماية

يُدمج مفهوم الدفاع الإيراني في الحيز الافتراضي عنصر النشاط الهادف إلى درء وتحييد التهديدات الداخلية من جانب مراضى النظام. وتتطلع إيران في ضوء ذلك، نحو إقامة نظام دفاعي متعدد الطبقات، يدمج بين تكنولوجيات الحماية والمراقبة وبين أجهزة الإخضاع التي تلاحق نشاطات الشبكات العنكبوتية (وشبكات التواصل الاجتماعي) الذين يعملون ضد نظام الحكم في الحيز الافتراضي. وتعمل إيران لهذا الغرض في ثلاثة محاور مركزية: أولاً، إيجاد غلاف دفاعي ضد هجمات «السايبير» على بني تحتية حيوية ونظم معلومات حساسة، مثل هجوم stuxnet الذي استهدف مشروع تخصيب اليورانيوم الإيراني. ثانياً، تحييد وإحباط أنشطة «السايبير» التي تقوم بعصا العناصر المعارضة للنظام، والتي يشكل الحيز الافتراضي بالنسبة لها منصة مركزية للاتصالات ونشر المعلومات وتنظيم النشاطات ضد النظام. ثالثاً، درء وإبعاد المعارضين والأفكار الغربية والمضرة من الحيز الافتراضي الداخلي والدولاني، والتي يمكن أن تساهم في تطور «ثورة نامعة» تمس باستقرار النظام.

ويتولى «المجلس الأعلى للحيز الافتراضي» تحديد الأهداف والمبادئ العمليانية لجهاز حماية «السايبير» الإيراني، أما التنفيذ فتتولاه هيئات حكومية مركزية مثل «منظمة الدفاع السليبي» والشرطة الإيرانية ووزارة الاتصالات. وقد تحول جزء من البنى التكنولوجية والتنظيمية التي أقامتها إيران خلال السنة الأخيرة، إلى هيئات تنفيذية تعزز بصورة ملموسة الجهود الدفاعية الإيرانية في الحيز الافتراضي.

مشروع عزل الشبكات

تشكل خطة عزل الشبكات إحدى استراتيجيات الدفاع المركزية للنظام الإيراني في الحيز الافتراضي. ويستهدف هذا المشروع، الذي بدأ العمل فيه منذ العام ٢٠٠٩، نقل مجمل أنشطة «السايبير» في الدولة إلى شبكة اتصالات داخلية-دولانية تدعى «حلال انترنت»، منفصلة عن - Word wide Web. وقد صممت الشبكة الإيرانية للعمل بروح التعليم والتواعد الإسلامية - الشيعية. ويرى النظام في إقامة هذه الشبكة وفي فصل الحيز الافتراضي الإيراني عن الحيز الافتراضي العالمي خطوة مركزية في تعزيز نظام الدفاع والحماية في مواجهة هجمات «السايبير» والتجسس، ومنع تسرب الأفكار الغربية والحد من نشاط المعارضة - الداخلية المناوئة للنظام.

وقد باشرت شبكة الانترنت الإيرانية عملها، وفقاً لما كشفه محققون أميركيون، في أواخر العام ٢٠١٢، حيث شرعت الشركات الإيرانية المزودة للانترنت بتخصيص عنوانين IP لكل حاسوب موصل بالشبكة، عنوان شبكة اعتيادي إلى جانب عنوان شبكة داخلي يمكن التوجه إليه من داخل الدولة فقط. وقد المحققون أن الشبكة الداخلية الإيرانية قادرة على إدارة حوالي ١٧ مليون عنوان IP، وأن أكثر من ١٠ آلاف حاسوب منزلي وتجاري وحكومي قد ارتبط بهذه الشبكة خلال العام ٢٠١٢. وفي تموز ٢٠١٣ دشّن النظام الإيراني خدمة بريد الكتروني (على شبكة «انترنت حلال»)، لتشكل قناة الاتصال المركزية بين المواطن وبين أجهزة الحكم المختلفة، وهذه الخدمة، المدعومة باللغات الفارسية والانكليزية والفرنسية والعربية، قادرة على تزويد عناوين

بريد الكتروني لنحو ١٠٠ مليون مستخدم، وبغية زيارة عدد المستخدمين لشبكة «حلال» الإيرانية وخدماتها أرفق النظام تشغيلها بتوسيع استخدام الوسائل التكنولوجية والتشريعات التي تحد من إمكانية ارتباط المواطن الإيراني بشبكة الانترنت الكونية، كما أخذت السلطات الإيرانية تبطئ بشكل متعمد مواقع الانترنت وخدمات الشبكة الخارجية (خاصة خدمات شركة غوغل).

تطوير تقنيات حماية ورقابة

استكمالاً لجهود فصل الشبكات، تستثمر إيران موارد كبيرة في تطوير تقنيات ووسائل حماية في مجال «السايبير» من صنع محلي، وذلك بغية تقليص الاعتماد على المنتجات الأجنبية. وقد تم في نهاية العام ٢٠١٣ الكشف عن ١٢ تطويراً تكنولوجياً من صناعة إيرانية، ومن ضمن ذلك جهاز هاتف خلوي محمي، ومنظومة تشغيل محمية للحواسيب، من المفترض أن تلغي الاعتماد على منظومات التشغيل الأميركية، ومنظومة لتشخيص هجمات «السايبير».

ولا تعتمد إيران فقط على التطوير المحلي في تعزيز قدرة حماية حيزها الافتراضي، ففي العام ٢٠١٢ وقعت على اتفاقية تعاون تكنولوجي واسعة مع كوريا الشمالية، تشمل أيضاً تعاون البلدين في مجال تكنولوجيا المعلومات، كذلك تقيم إيران تعاوناً مع الصين وروسيا ودول أخرى، من شأنه أن يساهم كثيراً في تعزيز نظام حماية الحيز الافتراضي الإيراني، وقدرة السلطات الإيرانية على مراقبة وتعقب اتصالات الانترنت.

تعزيز المنظومات الدفاعية

بالإضافة إلى الجوانب التكنولوجية، أولت إيران اهتماماً خاصاً لتعزيز قدرة أجهزة الدولة المختلفة على مواجهة وإحباط هجمات «السايبير». وقد أجرت منظومة السايبير الإيرانية عدة مناورات شاملة في مجال الدفاع عن الحيز الافتراضي، بمشاركة وحدات مدنية وعسكرية، ومن ضمن ذلك مناورة حرب افتراضية كجزء من مناورة بحرية في مضيق هرمز، ومناورة شاملة للقوات البرية التابعة لـ «الحرس الثوري» اختبرت خلالها منظومات حماية الحيز الافتراضي للمنظمة. وفي تشرين الأول ٢٠١٣ أجريت مناورة دفاعية شاملة أخرى تحت إشراف «منظمة الدفاع السليبي»، اختبرت خلالها منظومات حماية الحيز الافتراضي لهيئات وأجهزة حكومية مركزية، ومن ضمنها المنشآت النووية وشبكات قطارات المترو في طهران، ومصممة البث الإذاعة والتلفزيون) وسلطة الموانئ والبنك المركزي وشركات الاتصالات الخليوية الإيرانية.

وفي نطاق الخطوات والإجراءات الهادفة إلى حماية الحيز الافتراضي، تقوم السلطات الإيرانية بنشاطات إخضاع وملاحقة صارمة ضد معارضي النظام داخل الدولة، والذين يستخدمون الحيز الافتراضي على نطاق واسع في نشاطاتهم التأميرية. وتلعب «شرطة السايبير» الإيرانية دوراً مركزياً في جهود ومسعاع النظام الإيراني لإحكام السيطرة على الحيز الافتراضي، وتقوم هذه الشرطة برفض قيود ورقابة مشددة، وتلاحق وتعطل نشاطات شبكات التواصل الاجتماعي والمدونين ونشاط المعارضة الذين ينشرون أفكاراً وآراء مخالفة لمواقف النظام.

وشددت شرطة «السايبير» الإيرانية في الفترة الأخيرة إجراءات مراقبة وملاحقة أمنية ومقاهي الانترنت الشعبية في إيران وقامت بإفقال العشرات منها، وأغلقت العديد من المواقع الإلكترونية التابعة لحركات وعناصر المعارضة والمنظمات الحقوقية واعتقلت العشرات من نشطاء الشبكة، وعلى ما يبدو فإن جهاز حماية «السايبير» الإيراني ما زال يحتاج لقطع شوط بعيد كي يتمكن من التصدي بصورة ناجحة ومنهجية لهجمات «سايبير» محكمة ومتطورة (من طراز Stuxnet و Flame)، ومنع تسرب أفكار ومضامين من الخارج. مع ذلك، فإن التقدم التكنولوجي والتنظيمي الذي حققته إيران على هذا الصعيد خلال العام الأخير، يشير إلى أن النظام الإيراني يسير قدماً في سكة بلورة منظومة دفاع وحماية ناجحة للحيز الافتراضي.

البعد الهجومي

تشكل حرب «السايبير» وفق رؤية جمهورية إيران الإسلامية، منصة ناجحة تمكنها من المس بدول معادية تمتلك تفوقاً عسكرياً جليلاً، والاحتفاظ جنباً إلى جنب بعامش نفخي يجنبها إدانة دولية أو حتى عقوبات وهجمات مضادة. هذه الرؤية دفعت إيران إلى استخدام حرب الحيز الافتراضي كأداة مركزية لمهاجمة أهداف غربية رداً على العقوبات، وكوسيلة لردع أي تصعيد في نشاطات دول الغرب ضد النظام الإيراني. ويشير حجم وأهداف هجمات «السايبير» المنسوبة لجهات إيرانية، وكذلك النجاح النسبي لهذه الهجمات التي وقعت في السنة الأخيرة، إلى تعاطف القدرات التي باتت إيران تمتلكها في هذا المجال. وقد أعربت محافل استخباراتية وحكومية في كل من إسرائيل والولايات المتحدة، عن قلقها إزاء وتيرة التطور العالية لهذه القدرات الهجومية. وتعزو مصادر غربية التقدم في برنامج «حرب السايبير» الإيراني، إلى نجاح إيران في الدمج بين القدرات والمعرفة والقوة البشرية المؤهلة التي أخذت تنمو في كليات علوم الحاسوب الإيرانية، وبين الخبرة والقدرات العالية التي تمتلكها مجموعات الهاكرز (القراصنة) الإيرانية، والتي يتماهى الكثيرون من أفرادها مع النظام وأهدافه. وتعتبر مجموعات «الهاكرز» الإيرانية من المجموعات الأكثر نشاطاً وفعالية في العالم. إن استخدام عناصر هذه المجموعات التي يكتنف الغموض علاقتها وارتباطها بالمؤسسة الرسمية الإيرانية، يوفّر لإيران حيز غموض وقدرة على نفي تورطها في أنشطة «سايبير» غير قانونية، على الرغم من وجود مؤشرات ودلائل على وجود علاقات وروابط بينها وبين منظمة «الحرس الثوري» الإيرانية. هناك عامل آخر يساهم في التقدم السريع في برنامج حرب السايبير

الإيراني، وهو العلاقات الوثيقة بين جهاز السايبير الإيراني وبين مجموعات هاكرز وخبراء في مجال حماية المعلومات، وخاصة من حملة الجنسية الروسية. وتعتقد محافل أميركية أن هذه العلاقات تشكل عاملاً مركزياً في التقدم الكبير الذي أحرزته إيران على هذا الصعيد، ووفقاً لما ذكره عضو الكونغرس مايك روجرز، رئيس لجنة الاستخبارات، فإن هناك دلائل على تورط عناصر روسية في موجه هجمات السايبير ضد مواقع الكترونية لبنوك أميركية، والتي نسبت إلى جهات إيرانية. وبالإضافة إلى القوى البشرية «المستوردة»، فإن في استطاعة إيران أيضاً شراء «سلاح» سايبير متطور وقوي، والذي يعرض في السوق السوداء، الأمر الذي يتيح للإيرانيين تعظيم قدراتهم وخطورتهم بوتيرة سريعة.

وقد وجد التقدم في القدرات الإيرانية في مجال «حرب السايبير» تعبيراً له في سلسلة هجمات وقعت في النصف الثاني من العام ٢٠١٢ وفي العام ٢٠١٣، والتي استخدمت فيها تقنيات أكثر تطوراً في مهاجمة أهداف نوعية أكثر

وعلى نطاق أوسع بكثير من هجمات سابقة نسبت إلى إيران. إحدى هذه الهجمات بدأت في أيلول ٢٠١٢ واستمرت خلال العام ٢٠١٣ أيضاً، شملت هجوماً واسع النطاق على مواقع انترنت تابعة لبنوك ومؤسسات مالية مركزية في الولايات المتحدة. ووصف أحد خبراء حماية المعلومات هذه الهجمة بأنها «غير مسبقة من حيث حجمها ودرجة نجاحها». ويمكن تمييز هذه الهجمة ونوعيتها في طريقة العمل التي اتبعها المهاجمون، فعوضاً عن استغلال ثغرات في عدد محدود من الحواسيب، وجه هؤلاء هجماتهم عبر شبكات الحوسبة لمراكز المعلومات. ويقول خبراء في مجال حماية المعلومات إن القدرات العالية اللازمة لشن هجمة واسعة النطاق من هذا القبيل وعلى درجة عالية من الإتقان والدقة، تشير إلى ضلوع دولة في هذه الهجمة، التي تترتب عليها أبعاد وانعكاسات خطيرة إذ يمكن لها أن تؤدي إلى إلحاق أضرار اقتصادية جسيمة، خاصة بالنسبة إلى قوة اقتصادية عظمى مثل الولايات المتحدة. وعلى الرغم من عدم توفر أدلة مادية تثبت تورط الإيرانيين، إلا أن مسؤولين كبار في أجهزة الاستخبارات والإدارة الأميركية أعربوا عن قناعتهم بوقوف إيران خلف موجة الهجمات على حواسيب البنوك والمؤسسات المالية الأميركية ومواقعها الإلكترونية، وذلك كرد على العقوبات الدولية وهجمات السايبير التي تعرضت لها بنى ومنشآت إيرانية، والتي تعتبرها طهران عملاً من صنع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفي أوائل العام ٢٠١٣ بدأت موجة هجمات أخرى منسوبة لعناصر إيرانية، استهدفت شركات طاقة وبنى تحتية أميركية، مما دفع «الوكالة الأميركية للدفاع عن الوطن» إلى إصدار تحذير غير مألوف لشركات الطاقة والبنى التحتية بشأن تصاعد تهديد السايبير لشبكتها المحوسبة. وأشار التحذير إلى أن الحديث لا يدور على هجمات اعتيادية لسرقة المعلومات والتجسس الصناعي، وإنما هجمات تستهدف السيطرة على منظومات التحكم وضرب وتعطيل الأنشطة المادية لهذه الشركات، ووسائل الأمان والحماية لبنى تحتية حساسة، مثل شبكات نقل الغاز والنفط وشبكات الكهرباء. صيغ أن الإدارة الأميركية لم تعلن رسمياً أن النظام الإيراني هو الذي يقف خلف موجة الهجمات، غير أن خبراء ومسؤولين أميركيين أشاروا إلى وجود دلائل على أن إيران هي مصدر الهجمات، وأن تنفيذها يتطلب دعماً معيناً من جانب الجهات المحكمة بالحيز الافتراضي الإيراني.

ويصف خبراء الهجمات على شبكات حوسبة شركات الطاقة الأميركية، بأنها عملية واسعة تشمل جمع معلومات ودراسة وتمحيص، وأنها استهدفت إيجاد قواعد معرفة وخبرة تمكن من شن هجمة مستقبلية على منظومات السيطرة والرقابة التي تسيّر وتضبط عمل بنى وشبكات تحتية حساسة. وقال مسؤولون أميركيون إن نجاح المهاجمين في اختراق أنظمة الحماية وشبكات الحوسبة لشركات الطاقة، يشير إلى أن قدرات السايبير الهجومية التي تمتلكها إيران، تشهد تحسناً وتطوراً سريعين.

وفي حادث آخر وقع في أيلول ٢٠١٣، تحدثت مصادر أميركية رسمية عن قيام مجموعة «قراصنة» تعمل في خدمة النظام الإيراني، أو بموافقتهم،



إيران: مناورات ناجحة.

باختراق شبكة حواسيب غير مصنفة تابعة للأسطول الحربي الأميركي، وقالت المصادر إن المهاجمين نجحوا في اختراق منظومة إدارة الشبكة التي تستخدم للمراسلات الداخلية، إلا أنهم لم يقوموا بسرقة ما تحتوي عليه الشبكة من معلومات حساسة مثل عناوين البريد الإلكتروني لقادة الأسطول. ويشكل العمل الممتن في هذه الهجمة مؤشراً إضافياً على التطور والتقدم في قدرات الاختراق الإيرانية، وعلى استعداد إيران للعمل أيضاً ضد أهداف في الحيز الافتراضي العسكري.

بالإضافة إلى سلسلة الهجمات ضد مؤسسات أميركية فقد أخذت جهات متماثلة مع إيران على عاتقها خلال العام الأخير، المسؤولية عن تنفيذ هجمات سايبير تعرضت لها مؤسسات إسرائيلية أيضاً.

وصرح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في حزيران ٢٠١٣، بأن ازدياداً ملموساً قد طرأ على «هجمات السايبير» الإيرانية على شبكات حوسبة مهمة في إسرائيل. وقد ادعت مجموعة هاكرز إسلامية (ICRG) في نهاية العام ٢٠١٣، أنها نفذت عدة هجمات سايبير نوعية ضد مؤسسات في إسرائيل انتقاماً لاغتيال مسؤول كبير في منظمة «حزب الله». وادعت المجموعة، التي تحظى بتغطية واسعة من جانب وكالة الأنباء الإيرانية (فارس)، أنها نجحت في اختراق منظومات السيطرة في سلطة الطيران المدني الإسرائيلية، والمكوث داخل الشبكة عدة أشهر من دون أن يتم اكتشاف اختراقها، وأنه كان في إمكان عناصر المجموعة، الذين نجحوا في الاستيلاء على معلومات حساسة، السيطرة على منظومات التوجيه والاتصالات في سلطة الطيران، والتسبب بكارثة جوية لو شأوا القيام بذلك، كما أعلن قراصنة مجموعة ICRG، أنهم تمكنوا أيضاً من اختراق ملقمات شبكة حاسوب الجيش الإسرائيلي وسرقة معلومات سرية، من قبيل ملفات شخصية للجنود، وقوائم أسماء المسؤولين وعناوين السكن وبيد الكتروني وشيفرات عسكرية. غير أن مصادر إسرائيلية نفت جملة وتفصيلاً وقوع الهجمات التي تحدثت عنها المجموعة، وقالت إن الأمر لا يعدو كونه دعابة وحرب نفسية تمارسها إيران.

شبكة وكلاء

إلى جانب تعزيز جهاز السايبير الدولي، والتعاون مع مجموعات الهاكرز، تقوم الهيئات الرسمية الإيرانية بجهود ومساعدات خثيثة ومتزايدة لتوسيع وتقوية قدرات «حرب السايبير» التي يمتلكها حلفاء إيران. وعلى ما يبدو فإن إيران تسعى إلى إنشاء شبكة ناجعة من الوكلاء الذين يعملون لحسابها في الحيز الافتراضي. وتشكل الساحة السورية، التي تحتل مكانة إستراتيجية مهمة لإيران، أحد مراكز الثقل في هذه الجهود الإيرانية. وقد شرع الإيرانيون، في أعقاب اندلاع المواجهات المسلحة بين النظام السوري وقوى المعارضة، في تدريب قوات الأمن السورية وتزويدها بوسائل للرقابة والسيطرة على الحيز الافتراضي، الذي استخدمه المتطرفون كمنصة مركزية لتنظيم الاحتجاجات والنشاطات ضد النظام. وفي هذا الإطار قام خبراء إيرانيون بتدريب وتعزيز شرطة «السايبير» السورية، وقدموا لها العون والمساعدة في تعقب شبكات الحواسيب والهاتف الخليوي وتشويش قدرة المتطرفين على نقل الرسائل والمعلومات سواء في داخل الدولة أو إلى خارجها. وينسب خبراء ومسؤولون غربيون إلى خبراء إيرانيين القيام بدور فاعل في تحسين وتطويرات قدرات حرب السايبير لمجموعة قراصنة مؤيدة لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، باشرت نشاطها في العام ٢٠١١ تحت اسم جيش سورية الإلكترونية (SEA).

[للملح صلة]

(*) د. غابي سيبوني- رئيس مشروع «أمن السايبير» وجيش وإستراتيجيا» في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب. سامي كرونفلد- حاصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من الجامعة العبرية في القدس، ومتخصص في برنامج «أمن السايبير» في معهد دراسات الأمن القومي، ترجمة خاصة.

يصدر عن «مدار» قريبا

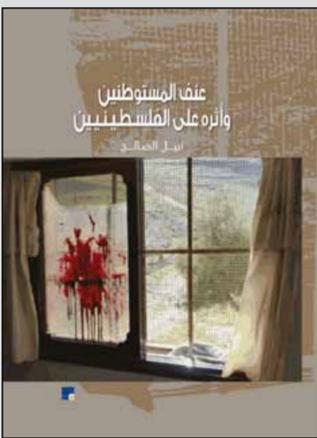
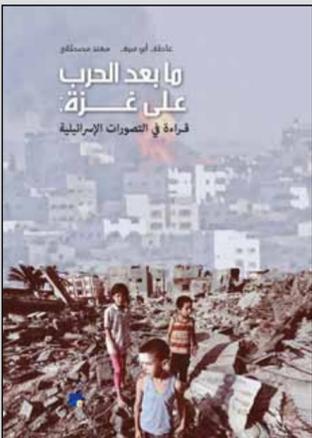
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

ما بعد الحرب على غزة
قراءة في التصورات الإسرائيلية

عاطف أبو سيف مهند مصطفى

عنف المستوطنين وأثره
على الفلسطينيين

نبيل الصالح



مقابلة خاصة مع المحاضر في قسم «تاريخ شعب إسرائيل» في جامعة حيفا

البروفسور داني غوطفاين لـ«المشهد الإسرائيلي»: حملة تشجيع الهجرة إلى برلين لن تنجح لكنها ستبقى في خلفية الاحتجاج المناهض للواقع الإسرائيلي

تثير الاحتجاجات ضد غلاء المعيشة في إسرائيل ضجة إعلامية واسعة، خاصة وأنه رافقتها دعوات بالهجرة إلى برلين، ولذلك تعرف هذه الاحتجاجات باسم «احتجاجات برلين» أيضا. ويعبر المحتجون من خلال مواقع التواصل الاجتماع في الانترنت، وخاصة في موقع «فيسبوك»، عن احتجاجهم على إهمال الحكومة الإسرائيلية للقضايا الاقتصادية – الاجتماعية. وفي غضون ذلك، صادقت الحكومة الإسرائيلية، الأسبوع الماضي، على ميزانية الدولة للعام ٢٠١٥، والتي جزت انتقادات واسعة، خاصة من جانب خبراء اقتصاديين، بسبب زيادة ميزانية الأمن ورفع نسبة العجز المالي فيها، الأمر الذي سيسبب بالميزانيات الاجتماعية والمدنية. كما يشير الخبراء الاقتصاديون إلى أن غلاء المعيشة يميز إسرائيل عن الدول الغربية.

وحول هذا الموضوع أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المحاضر في قسم «تاريخ شعب إسرائيل» في جامعة حيفا، البروفسور داني غوطفاين، وهو أيضا ناشط في حزب العمل الإسرائيلي.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى «احتجاجات برلين»؟

غوطفاين: «احتجاجات برلين» هي نوع من الاستمرارية للاحتجاجات الاجتماعية في العام ٢٠١١. واعتقد أنه توجد هنا محاولة لإطلاق مقولة استنزافية من جانب شبان في سنوات العشرين والثلاثين من حياتهم، ويعتقدون أن الوضع هنا ليس جيدا، واعتقد أنهم اختاروا أسلوبا استنزافيا جدا ويمس بالأعصاب الحساسة جدا للوعي الإسرائيلي. فهم يتحدثون عن برلين وعن النزول (أي الهجرة) من إسرائيل. لكن من الناحية الفعلية لا توجد هنا أهمية كبيرة للتهديد بالهجرة، لأن الأرقام تشير إلى أن الوافدين إلى إسرائيل أكثر من المغادرين. واعتقد أن هذا استفزاز ذكي جدا واستخدم رموزا قوية جدا للمجتمع الإسرائيلي.»

(*) يبدو أن هذه الحملة هي تصعيد للاحتجاجات الاجتماعية، ما الذي حرك المبادرين لها؟ غوطفاين: «لا أعتقد أنه يوجد تصعيد، لأنه في الاحتجاجات الاجتماعية، في العام ٢٠١١، خرج نصف مليون شخص للتظاهر في الشوارع، وما يحدث الآن هو إثارة ضجة كبيرة في شبكات التواصل الاجتماعي في الانترنت. وهذه الضجة تنسب خبو القوة الجماهيرية لأنها تركز على أمور ليست سياسية ولا تمم الجمهور. الجمهور بغالبيةته ليس مهتما بالهجرة من البلاد. لكن رغم ذلك، أعتقد أن قوة هذه الحملة الاحتجاجية هي أنها تثير جدلا عاما، ليس حول برلين، وإنما حول ما يحدث هنا، والسؤال هو ما إذا كان بالإمكان تحويل ذلك إلى قوة سياسية تسمح بتغيير الواقع هنا؟»

(*) ما الذي دفع المبادرين لهذا الاحتجاج وتصعيده بهذا الشكل؟

غوطفاين: «كما أفهم صورة الوضع، فإن شخصا ما بادر إلى الكتابة في فيسبوك وبدأ يحرك الموضوع والاستفزاز كان ذكيا جدا، لأنه جمع سوية ثلاثة عناصر، وهي مسألة غلاء المعيشة والتعصر الثاني هو ألمانيا – برلين – هولوكوست والعنصر الثالث هو الهجرة من البلاد وهو أمر يتناقض مع الصهيونية. وعمليا توجد هنا قوة تتمثل بدهاء دعائي وتسويقي، لكني لا أرى أي لهذه الناحية لا تؤكد نتائج هذا الاستطلاع ولا وجود رغبة كبيرة بالهجرة إلى برلين. وكل هذا القوة الجماهيرية وهي أيضا تعبير عن انعدام الرضى لدى الجمهور الواسع من الوضع الاقتصادي – الاجتماعي في إسرائيل.»

(*) بعد الحرب الأخيرة على غزة، نشرت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي استطلاعا للآراء تبين منه أن ٢٠% من الإسرائيليين يريدون الهجرة من إسرائيل إذا سحنت لهم الفرصة، ماذا يعني معطى كهذا؟

غوطفاين: «أنا أحل هذه المعطيات على النحو التالي: أعتقد أن إحدى الطرق التي يعبر فيها الإسرائيليون عن عدم رضاهم تتمثل بالقول «سُفدار». وأعتقد أن هذا أمر يتميز به الإسرائيليون، وأن مسألة كهذه تثير أقلًا بكثير في مجتمعات أخرى. وهذا يتعلق بالتاريخ الإسرائيلي والشيفرات الداخلية للمجتمع الإسرائيلي. لكن كم عدد المغادرين للبلاد فعلا؟ والمعطيات في هذه الناحية لا تؤكد نتائج هذا الاستطلاع ولا وجود رغبة كبيرة بالهجرة إلى برلين. وكل هذا يجعلني أقول إن هذه الأمور هي طريقة معينة للتعبير عن الاحتجاج. لكن هذه ليست ظاهرة ذات تأخير جماهيري واسع، وإنما تعبر عن احتجاج إسرائيلي داخلي.»

(*) هل سيخبرو «احتجاج برلين» مثلما خبث الاحتجاجات الاجتماعية قبل ثلاثة أعوام؟

غوطفاين: «يصعب معرفة ذلك، لكن ينبغي قول أمرين. الأمر الأول أنك لا تجد في هذا الاحتجاج تعبيرا عمليا، والأمر الثاني هو أن هذا الاحتجاج يمس تقاطر حساسة جدا في عالم الرموز الإسرائيلي. ولذلك فإنه من الجائز أن يبقى هذا الاحتجاج موجودا في الخلفية كنوع من المناهضة للواقع الإسرائيلي. ولا أرى أنه سيؤدي إلى إحداث أي تغيير سياسي.»

(*) ما رأيك في ميزانية الدولة للعام المقبل، التي تعطي أكثر لميزانية الأمن وأقل للميزانيات الأخرى؟

غوطفاين: «مشكلة ميزانية الدولة، بصورة عامة، أنها تتهرب من المشاكل الحقيقية. وهناك دائما محاولة لتصوير الأمور بأن الميزانية متوازنة، فيما الجميع يعلم أنه سيتم فتحها وتعديلها خلال العام المقبل وبعد إقرارها. وحفاظة بنك إسرائيل وجهت انتقادات للميزانية، ولا يحتاج المرء إلى أكثر من ذلك لكي يدرك أن هذه ميزانية ليست جيدة. فقد قالت إن هذه ميزانية إشكالية من ناحية التوازن بين الإنفاق والدخل. والأمر الثاني البارز فيه هو استمرار السير في الخط النيو- ليبرالي، وخاصة تجاهل توصيات لجنة محاربة الفقر. ودعنا لا ننسى أن هذه حكومة يمين من الناحية الاقتصادية أيضا. ولا أعتقد أنه يمكن أن نتوقع منها غير ذلك.»

نسبة العالم بتغيير في السنوات الأخيرة، بطبيعة الحال تتغير معه إسرائيل والإسرائيليون، الذين نسبة كبيرة منهم تريد العيش في ظل استقرار اقتصادي وأمني، ويبدو أن القيادة الإسرائيلية مستمرة في إدارة سياسة قديمة، وهي تتحدث الآن عن «إدارة الصراع» بدلا من دولة فلسطينية، وعدم حل أي قضية. ما رأيك؟

غوطفاين: «يتحدثون عن إدارة الصراع منذ سنوات عديدة. دعنا لا ننسى أن هناك إسهاما غير صغير للشعب الفلسطيني في الوضع الحاصل. فنحن لسنا في وضع يوجد فيه اقتراح سلام فلسطيني واضح ويوجد مقابله رفض إسرائيلي. نحن في وضع لم نتضغ فيه بعد الحاجة إلى تسوية لدى كلا الشعبين. والواقع هو عكس ذلك، إذ توجد لدى كلا الشعبين قوى تأخذ الأمور باتجاه إجراء التسوية. ولا أعتقد أن الأمور تتعلق بسياسة قديمة أو جديدة، وإنما باللاعبين على أشكالهم الذين يقومون بما يتوقع منهم أن يفعلوه، ونتنياهو يفعل بالضبط ما قال إنه سينفذه. وإذا كان العالم يتغير، فإنه ليس واضحا إلى أي اتجاه هو يتغير. وواضح تماما أن الشرق الأوسط يتغير، لأن كل البنية القديمة للشرق الأوسط انهارت، أو قسم منها على الأقل. ونشأت تحالفات إقليمية جديدة، ومن جهة هناك «داعش» ومن الجهة الأخرى تحالف الدول السنية، كما يسمي، واعتقد أن الشرق الأوسط يمر بتغيرات ولا شك في ذلك. وعمر هذه التغيرات حوالي سنة تقريبا، إذا نظرنا إلى متى بدأت الأزمة السورية – العراقية ترسم صورة التحالفات، وهناك الحلف التركي – القطري مقابل المحور السعودي – المصري. وأعتقد أن هذه الاصطفافات لن تدوم لأمد طويل. وإذا أردنا أن نرى سياسة جديدة في الشرق الأوسط، فهي تلك التي يتبعها الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، كما أعاد تنظيم السياسة الشرق أوسطية. وهو وضع المحور التركي – القطري مقابل المحور السعودي – المصري لأسباب ليست متعلقة بإسرائيل. والسؤال الكبير هو كيف سيكون رد إسرائيل على هذا الواقع الجديد. واعتقد أن هذه التغيرات ستؤثر على الواقع الإسرائيلي، في حال بشيء غلاف للتسوية. لأن الإسرائيليين والفلسطينيين يواجهون صعوبة في حل مشاكلهم بأنفسهم....»

(*) السياسي قال في خطابه أمام مؤتمر إعادة إدارة غزة، ووجه كلامه للإسرائيليين، إن العلاقات مع الدول العربية يجب أن تمر من رام الله، أي بعد تسوية الصراع مع الفلسطينيين.

غوطفاين: «نعم، هذا صحيح. وواضح تماما أن الإسرائيليين والفلسطينيين يجب أن يتوصلوا إلى تسوية – الاستقرار في الشرق الأوسط من شأنه أن ينشئ غلافا مريحا للتوصل إلى تسوية إسرائيلية – فلسطينية. واعتقد أن السيسي وضع نفسه، واعتقد أنه وضع خلفاءه أيضا، كتركيب في المعادلة الإسرائيلية – الفلسطينية. وهذا يحدث ذاته أمر جيد.»

(*) في هذه الأثناء يندثر الوضع في القدس بتفجر الأوضاع، على ضوء الاقتحامات اليومية للمستوطنين والمجموعات اليهودية المتطرفة إلى المسجد الأقصى. وهذه الأمور تحدث بكثافة الآن، في الوقت الذي تتصاعد فيه قوة الإسلام المتطرف في العالم العربي.

غوطفاين: «لقد بدأت المواجهات في القدس في أعقاب قتل الفتى محمد أبو خضير. واعتقد أن هذه الدعوة للمجتمع الإسرائيلي الذي يتعبر عليه أن يعالج أمر المتطرفين بداخله. وإذا تطرقنا إلى الجانب الواسع للآراء العام الإسرائيلي، فإني أعتقد أن الأغلبية الصامتة ليس فقط تزعرزت من قتل أبو خضير، وإنما تطالب الشرطة والجهات الأمنية الأخرى بمنع استمرار تصاعد الوضع من الناحية اليهودية.»

بقلم: نعمان هيرشفيلد (*)

تحول «بوست» نشرته الأسبوع الماضي مجموعة (احتجاج) إسرائيلية ناشطة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (في نطاق حملة تدعو الشبان للهجرة من إسرائيل بسبب غلاء المعيشة فيها) وتعمل تحت اسم «مهاجرون إلى برلين»، إلى قضية محورية في السجال العام في إسرائيل. ويستدل من موجة ردود الفعل التي ظهرت في المواقع الاخبارية الالكترونية، أن هذا المنشور أحدث بالفعل تأثيرا وأصداء واسعين. وقد نشرت دافني ليف (أحدى الناشطات في قيادة حملة الاحتجاج ضد غلاء المعيشة وأسعار السكن المرتفعة في إسرائيل في صيف العام ٢٠٠١) مقالا تحت عنوان «بين ميلكي وبرلين: من هم الخونة حقًا؟»، انتقدت فيه بشدة وزير المالية يائير لبيد. وعلى ما يبدو فقد أدرك لبيد بدوره أن مهاجمة «زمرة» المهاجرين (الإسرائيليين) إلى برلين بأسلوب «عذروني ان كنت قليل الصبر والتسامح تجاه أشخاص مستعدون للتفريط بالوطن الوحيد لليهود لأن الحياة في برلين مريحة أكثر»، ليست سلوكا سياسيا حكيمًا في ضوء وضعه الحالي (أي الوزير لبيد) ولذلك قرر أن الوقت قد حان كي يبين للجمهور من هو «العدو الحقيقي». إذ صرح قائلا إن «هؤلاء الشبان على حق، فالأسعار غير معقولة، ويتعين على شبكات المواد الغذائية أن تعلم بأننا سنخضع أسعار السلع الغذائية للمراقبة» وأنه «يتفهم» هؤلاء الذين يغادرون إلى برلين، بل ويتفق معهم، ولكن من منطلق الفهم بأن الحديث يدور عمليا على مشكلة هوية، وقال «أريد أن أقول للمحتجين بأنني أدرك صعوبات الحياة اليومية، ولكنني أقول أيضا بأنه ينبغي مناقشة مسألة ما إذا كان الإسرائيلي الشاب لا يغادر إلى برلين فقط بسبب غلاء المعيشة وإنما بسبب مشكلة هوية، ولماذا اخترنا إقامة دولة يهودية ومواضيع أخرى... نحن نرغب في إقامة مجتمع نموذجي، ولا يجوز لنا الإيباسيين»

وفي الواقع فإنني أوافق من جهتي على أنه توجد في إسرائيل مشكلة اقتصادية حقيقية ومعيبة أخذة في التناقض أكثر فأكثر، ولكن هل ذلك هو السبب الذي دفع كثيرين، وأنا واحد منهم، إلى مفارقة إسرائيل؟! إن يائير لبيد مق إلى حد ما في أن الحديث يدور على مسألة هوية، هوية إسرائيل كدولة، هويتها كمجتمع، والهوية التي يمكن ويسمح للفرد الاحتفاظ بها. في الوقت ذاته فإن الشق الثاني من جملة لبيد، والذي يتحدث عن «مجتمع نموذجي» في إسرائيل، بلاس جوهر الموضوع من الجانب الثاني: عملية توصيف الواقع في إسرائيل والتي تتم بواسطة لغة ايديولوجية مزيفة، كاذبة وسخيفة، تحرف أي نقاش جاد عن المشكلات الحقيقية، لتضعه في إطار الخطاب المثالي «الرائع» للصهيونية المؤسسية. إن هذه اللغة هي الغطاء المشفاف لكل أجزسة الدولة التي ينخر فيها الفساد، كما أنها تبرر العفن والفساد السياسي لمنتخبي الجمهور الذين يتواطئون في نسج صورة خادعة للواقع الداخلي. وتشكل هذه اللغة من ناحية عملية أداة لترجم هجرة الإسرائيليين إلى دول أخرى إلى نوع معين من المكان في الخطاب الإسرائيلي (بريدا – نزول من إسرائيل، بمعنى هجرة معاكسة) وترجم المهاجرين من إسرائيل إلى نوع معين من الإسرائيليين، كجزء من الخطاب ذاته. ولكن بداية الحركة (حملة تشجيع الهجرة) إلى برلين ليست في «النزول» وإنما في «الترك»، (المفارقة) والشئ «المتروك» هو أولا وقبل كل شيء حفل هذا الخطاب ذاته.

يضع السجال الدائر في إسرائيل حول (حملة) الهجرة إلى برلين، في مركزه مسألة رفاهية العيش والوجود المادي فيها مقارنة مع إسرائيل. ولكن وعلى الرغم من أهمية هذه المسألة، يبدو لي أن هذا النقاش قائم على عدم فهم جوهرى للثمن الشخصي الكبير المترتب على مثل هذه الهجرة، فمفارقة إسرائيل في سن متقدم نسبيا، ليس بالأمر الهين على الاطلاق، إذ أن إسرائيل دولة صغيرة، معزولة سياسيا وثقافيا في الحيز الجغرافي، ولغتها لغة ثانوية ضعيفة، وبالتالي ليس من السهل على الانسان الذي نشأ فيها وتربى على ثقافتها أن يهاجر ويندمج في مجتمعات ودول أخرى، هذا فضلا عن الألم والمعاناة الشديدين المترتبين على ترك أفراد العائلة والأقارب والأصدقاء، وكل ما يشكل الأساس للهوية الشخصية والوجود المادي للإنسان.

وحين يدخل أطفال إلى الصورة، كما حدث لي ولزوجتي، فإن الأمر يؤكد ويبرز أكثر الفجوة والثمن الباهظ التي يزداد بمرور الوقت، طفل يولد في برلين بعيدا عن معظم أفراد العائلة والأقارب، وينشأ فيها بينما تكون لغته الأولى هي الألمانية وثقافة برلين الكوزموبوليتية، وليس لغة وثقافة والديه المهاجرين وأفراد عائلته في إسرائيل.

وينطبق ذلك بطبيعة الحال على الهجرة من إسرائيل إلى أية مدينة كوزموبوليتية كبيرة أخرى في العالم، ولكن لماذا (اختيار) برلين بالذات؟

أولا، لا يجوز إنكار أن للعنصر المادي وسهولة الهجرة وزنا جوهريا، فبرلين هي العاصمة الأرخص أسعارا وتكلفة معيشة في أوروبا الغربية. وبالنسبة للإسرائيليين الذين يحملون جواز سفر أوروبيا، فإن الهجرة إلى ألمانيا مسألة سهلة جدا من ناحية بيروقراطية، وهي غير معقدة أيضا حتى بالنسبة للإسرائيليين الذين لا يوجد في هورتهم أي جواز سفر أجنبي، ففي ألمانيا قوانين خاصة تتيج إصدار تأشيرات دخول للإسرائيليين دون تعقيدات لأسباب تتعلق بـ«تصحيح» الظلم التاريخي (المحرقة النازية)، والتي تجعل برلين أسهل للهجرة (هجرة اليهود الإسرائيليين) من أي عاصمة أوروبية أخرى.

ثانيا، تتمتع برلين بصورة مدينة جذابة ذات أجواء مميزة، ولذلك فإنها تشكل هدفا مفضلا لأعداد كبيرة من المهاجرين من الولايات المتحدة ونيوزلندا والدول الاسكندنافية، وليس فقط من دول أوروبا التي تعاني من أزمة اقتصادية متدحرجة.

ولعل مصطلح «كوزموبوليتية» يحتاج هنا إلى مزيد من الإيضاح: ففي مدينة مثل برلين تتألف غالبية السكان، في مناطق معينة على الأقل، من مهاجرين.. في المنطقة التي أقيم فيها غالبية السكان الألمانية، لكنها أغلبية نسبية، إذ يقيم فيها أيضا أتراك وعرب (فلسطينيون وسوريون ولبنانيون...) وإيرانيون، ومهاجرون أوروبيون من اليونان وإسبانيا وإيطاليا وإنجلترا والولايات المتحدة وأستراليا ودول كثيرة أخرى. بالإضافة إلى عدد متزايد من المهاجرين الإسرائيليين، وفي مثل هذا المكان لا يتجلى الاغتراب بصورة حادة، وإنما يشكل جزءا عضويا من الحيز، وهذا أمر في غاية الأهمية، ويعني أنه يمكن للمهاجر أن يجد لنفسه مكانا في مدينة كهذه دون أن يشعر بأنه بنته غريبة.

مع ذلك فإن كل هذه الأمور ليست أهم من الحقيقة الحاسمة الكامنة في قرار الهجرة من إسرائيل إلى برلين، والذي ينطوي على تصريح سافر تجاه منظومة أيديولوجية كاملة تتبجح في مركز الخطاب السياسي – الثقافي الإسرائيلي، الذي يضع «برلين» في شكل خاص، و«ألمانيا» بشكل عام، كتحقيض لـ«الإسرائيلية» والصهيونية. وبكلمات بسيطة، فإن القرار بالمفارقة (الهجرة) إلى برلين لا يماثل قرار المفارقة إلى لندن أو باريس أو لوس انجلوس وما إلى ذلك. فهذه الخطوة تنطوي على رفض مبدئي لشئ ما في «الإسرائيلية»، وتحديد فعوى هذا الرفض ليس بالأمر القابل للتبسيط، ذلك لأن الحديث يدور على موقف ديناميكي يتسع تفسيره ويعاد فتحه مجددا طوال الوقت، لأن الإسرائيلي المغادر، مثلي، ما زال إسرائيليا، حتى في برلين.

المفارقة والسبب الحقيقي

إن قرار مفارقة إسرائيل هو قرار يتخذ داخل إسرائيل، وينشأ ويصاغ داخل الخطاب الإسرائيلي، صحيح أن المفارقة جرت على أرضية مستمرة وطويلة من الضائقة الاقتصادية التي عشتها مع غالبية الناس من حولي، ولكن ذلك ليس هو سبب المفارقة. السبب هو الشعور بعدم وجود مستقبل في إسرائيل؛ فالسلطة

وجهة نظر إسرائيلي هاجر إلى ألمانيا

اختيار برلين رفض لـ «الإسرائيلية»!



إسرائيلية تحمل لافتة، مفادون إلى برلين.

الإسرائيلية تقمع وتدوس الشعب الفلسطيني بوحشية فظيعة، فيما الأكثرية الساحقة من الإسرائيليين، ليس فقط لا تكتثرت نهائيا بهذا الواقع، بل إن الأمر لا يبدو لها إطلاقا على هذا النحو؛ ونحن الضحايا وهم يريدون إبادتنا، ولا خيار سوى سحق الإرهاب الفلسطيني بكل قوة» والجيش الإسرائيلي هو «الجيش الأكثر اخلاقية في العالم»، ولا يوجد شريك للسلام والوراثة... ذلك هو مضمون الخطاب العام الإسرائيلي الحافل بالدعاية والميثوغرافيا، والذي يسقط على الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال خطايا قومية تاريخيا، ويشكل بالنسبة للغالبية العظمى من الإسرائيليين الحقيقة المطلقة. فمعظم الإسرائيليين لا يريدون، ولا يستطيعون، السماح لأنفسهم برؤية ما

يدور حولهم، ذلك لأن عالمهم بأكمله مرتبط بتبرير الجماعة التي ترتكب باسمها الجريمة المتواصلة بحق الفلسطينيين. والواقع هو أن بنيامين نتنياهو يبدو بالنسبة لأكثرية الإسرائيليين، الخيار الأفضل، فهو غير «مزيف» مثل يائير لبيد، وليس «مستوطنا» مثل نفتالي بينيت، وليس «روسيا» مثل ليبرمان.

خلال الـ «لحرب» الأخيرة في غزة، سيطر اليمين على الخطاب العام الإسرائيلي. وقد بدا لي ذلك، ولكنيرين آخرين، بمطابقة مقارنة تاريخية مع «ليلة تحطيم زجاج الواجهات» (ليلة التاسع من تشرين الثاني ١٩٢٨ التي نظم فيها النازيون أعمال الشغب ضد يهود ألمانيا)، فقد تم اجتياز خط أحمر، واختارت الأكثرية في إسرائيل الإذعان والالتزام بالخط الرسمي. وبعلم من الطريف أنه جرى استبدال مصطلح «اليسار الهادي»، الذي ذمغ به جميع اليساريين الذين يعتقدون أن «النزاع» ما هو إلا «احتلال» وظلم واضطهاد، بل وجريمة ضد الإنسانية، بمصطلح «اليسار المتطرف» الذي يؤكد الرجعية العنيفة لـ«محافل اليسار»، والتي توازي تماما الرجعية العنيفة لعناصر اليمين التي أحرقت فتى فلسطينيا وهو على قيد الحياة كعمل «انتقامي»، أو ترغب في إزالة المسجد الأقصى وإقامة الهيكل الثالث مكانه. ومن ناحية عملية فقد أخذت تتنامى في إسرائيل في الأعوام الأخيرة، لغة سياسية تقضي اليسار من الخطاب العام المشروع، وفيما يزداد شلل وعجز اليسار، تشتت حدة هذه اللغة التي أخذت تسيطر على المركز السياسي.

لقد شعرت في العام ٢٠١٢، الذي قررت فيه مفارقة إسرائيل، بأنه لم يعد هناك مخرج من هذه العملية التي تمر بها الدولة، والتي تفضل فيها أكثرية الجمهور الإسرائيلي تسليم زمام الحكم لأشخاص يدمرون بصورة متعمدة أية فرصة للتوصل إلى تسوية، والحل الوحيد من وجهة نظرم هو دولة الأبارتهايد. إن الظلم المتواصل للجمهور الإسرائيلي (وأزمة «غلاء المعيشة» كما أن معظم الصحف وقنوات الأخبار والإسرائيلية تخلو من أية تغطية حقيقية لما يحدث في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولمعاناة الفلسطينيين سواء تحت الاحتلال الاعتيادي، أو في أحوال «اللاحرب» مثل عملية «الجرف المصير، ليس إلا. إن الهجرة إلى برلين تعني الاعتراف باستحالة البقاء في إسرائيل، وعدم القدرة على التغيير. تعنى الإقرار بحقيقة أنه لا وزن لخدمة العسكرية ومجبن للعرب، أن يعبروا عن رأيهم دون أن يجدوا أنفسهم في زنازين تحقيق شرطة سريةة. كلا، ليس لي دور أو مكان هنا، ربما باستثناء أن أكون ملاحظة هامشية في التاريخ الذي سيكتب: كان هناك إسرائيليون أيضا عارضوا اغتصاب الشعب الفلسطيني!

لقد اخترنا مفارقة مكاننا وثقافتنا ولغتنا نتيجة الشعور بالعجز. والاختيار هو بين القدرة على التأثير على محيطنا ومستقبلنا، وبين الحياة كجزء من دولة قومية، ومن غير الممكن البقاء بالأمرين في آن واحد، جنبا إلى جنب. وفي المفارقة في حد ذاتها اختيار لهما بعد الإسرائيلية»، وهذا لا يشكل خروجا عن السرد الصهيوني بشأن ما بعد الصهيونية أو مناهضة الصهيونية. والصهيونية كميكاند خطاب انتقلت في العقود الأخيرة إلى هيمنة اليمين التي استبدلت عمليا مضمون المصطلح التاريخي «صهيونية». لقد استبدلت الصهيونية بـ «الاستيطان»، فأن تكون صهيونيا، يعني حاليا تأييد المشروع الاستيطاني لليمين الصهيوني، وقبول هذه اللغة السياسية باعتبارها لغة تصف الواقع.

إن قرار المفارقة إلى برلين ينطوي على قبول لتناقض داخلي يشكل الأضية لـ « ما بعد الإسرائيلية»، والانتقال إلى مكان يمثل النقيض لـ «الإسرائيلية» ينطوي في حد ذاته على رفض للإسرائيلية. إن المفارقة إلى برلين لها قطعاً مغزى سياسي... فإنا هنا لأنني لست مستعداً لاستمرار في وضع مصري في أيدي حكومات إسرائيل ولست مستعداً للمساهمة والمشاركة في الحياة والممارسة السياسية لدولة إسرائيل، ولم أعادها من أجل تأييدها من الخارج، ولن أكون جزءاً من لوبيي مؤيد لإسرائيل على غرار الجالية الإسرائيلية في لوس أنجلوس.

(*) أكاديمي إسرائيلي مقيم في برلين. المصدر: شبكة الانترنت، ترجمة خاصة.

إعداد: بروهوم جريسي

ميزانية ٢٠١٥: نحو ٨٩ مليار دولار وميزانية الجيش المباشرة ٢٠٪

جلسة الميزانية الحكومية مرتت بسهولة وبإجماع الكتل المشاركة باستثناء وزير البيئة* الميزانية على أسس عجز بنسبة ٣٪ * بنك إسرائيل اعترض على نسبة العجز وطالب بتخفيضها مقابل رفع ضرائب



الحرب على غزة، قاتورة باهظة.

إسرائيل إلى أن تهبط النسبة إلى نحو ٦٠٪ في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧، وهي النسبة التي كانت قائمة في غالبية الدول المتطورة، قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية قبل نحو سبع سنوات.

ويشكك بنك إسرائيل في تقريره في أن يكون بمقدور النشاط الاقتصادي في العام المقبل ٢٠١٥، أن يضمن مداخيل الضريبة التي يقدرها مشروع الموازنة، إذ يتوقع البنك أن تكون مداخيل الضريبة في العام المقبل، أقل بنحو ٦٧٥ مليون دولار من تقديرات وزارة المالية، التي تتوقع مداخيل بقيمة تقل بقليل عن ٧٠ مليار دولار.

وجاء في تقرير البنك أن رفع العجز في العام المقبل ٢٠١٥، سيعرقل هبوط العجز في العام التالي ٢٠١٦ إلى نسبة ٢٧٪، وهو ما يعني ٢٣ مليار دولار أقل من العام المقبل، وهذا ما سيكون على الحكومة تأمينه، إما من خلال رفع الضرائب أو تخفيض الميزانية، في حال لم يكن ارتفاع في جباية الضرائب والمداخيل الأخرى للخزينة العامة.

وتحل في المرتبة الثانية ميزانية وزارة التعليم، التي تبلغ ١٢٣ مليار دولار، بزيادة ٤٨٠ مليون دولار عن ميزانية العام الماضي ٢٠١٣، وفي المرتبة الثالثة يأتي تسديد الديون والفوائد بنحو ١٠٧ مليار دولار. وتقول وزارة المالية إن ميزانية العام المقبل، مشابهة جدا لميزانية العام الجاري، ولكن بزيادة ٢١٦٪، وتبرز الإضافة في ميزانية الجيش. وخرج بنك إسرائيل المركزي خلال جلسة الحكومة إلى وسائل الإعلام ببيان ينتقد فيه مشروع الموازنة العامة، الذي أعدته وزارة المالية، إذ انتقد بالأساس سقف العجز العالي الذي حددته الوزارة، وهو ٣٢٪ من حجم الناتج العام، وقال البنك إن هذه نسبة أعلى من الهدف السابق بكثير، ٢٥٪، وأنه من الناحية الفعلية فإن العجز سيصل في نهاية العام المقبل إلى ٣٦٪، ما سيخل في عملية تخفيض حجم الدين العام، بالمقارنة مع الناتج العام. وبلغت نسبة حجم الدين العام، وفق آخر تقرير، نحو ٢٧٪ من حجم الناتج العام، ولكن هذه النسبة قد تتغير، بعد ارتفاع سعر صرف الدولار، وتطمح

أقرت الحكومة الإسرائيلية في الأسبوع الماضي مشروع موازنة العام المقبل ٢٠١٥، في جلسة وصفت بأنها من أسهل وأسرع الجلسات الحكومية التي أقرت ميزانيات في السنوات الأخيرة، ونالت اجماع الوزراء باستثناء واحد، وختمت بذلك، فصلا عاصفا، في ولاية هذه الحكومة، وصل إلى حد اطلاق تهديدات بالانسحاب من الحكومة، إلا أن الميزانية التي يصل حجمها إلى نحو ٨٩ مليار دولار، بقيت وفق هيكلية الميزانية الحالية، إذ رفعت الحكومة نسبة العجز، تفاديا لرفع الضرائب، وهذا ما اعترض عليه بنك إسرائيل المركزي.

وكان من المفترض أن تنجز الحكومة صيغة القراءة الأولى للموازنة العامة في شهر آب الماضي، كي يتسنى لوزارة المالية استكمالها، وتقديمها للكنيست مع نهاية الشهر الجاري، لإقرارها بالقراءة الأولى، ومن ثم العمل على إقرارها بالقراءة النهائية، قبل انتهاء الشهر الأخير من العام الجاري، ولا يبدو أنه ستكون مشكلة للأئتلاف الحاكم في تمرير الموازنة، طالما أنها مرت بإجماع الكتل المشاركة في الائتلاف، باستثناء اعتراض وزير البيئة عمير بيرتس على الميزانية، لكونه لا تتجاوب مع احتياجات الشرائح الفقيرة والضعيفة، إذ أن الميزانية المخصصة لتمويل برنامج تخفيض الفقر جرى تخفيضها بشكل جدي. وكان العدوان على غزة المسبب الأساس في تأخير اقرار الموازنة، وتبع العدوان جدل واسع بين الجيش ووزارة المالية حول كلفة الحرب، وفي نهاية المطاف جرى التوصل إلى ما سميّ بـ «حل وسط»، بإضافة ١٦ مليار دولار لميزانية الجيش الأساسية مع وعود بإضافات أخرى خلال العام.

ويبلغ حجم الموازنة العامة للعام المقبل ٢٠١٥، نحو ٨٨٦٤ مليار دولار، وفق سعر الصرف القائم حاليا (٣٧٧ شكيل للدولار)، والميزانية الأكبر ستكون كالعادة لوزارة الدفاع التي تتضمن ميزانية الجيش، وتبلغ ١٧٧٥٦ مليار دولار، وهي الميزانية المباشرة الأعلى في تاريخ إسرائيل، أيضا من حيث قيمتها بالدولار، إذ تلقى الجيش زيادة ثابتة في ميزانيته، بمقدار ١٦ مليار دولار. وهذا لا يشمل ٣ مليارات دولار، الدعم العسكري الأمريكي السنوي لإسرائيل، كما أن الحكومة أقرت أن يكون الاحتياطي العام للموازنة العامة نحو ملياري دولار، على أن يخصص بظالبيته لمصاريف الأمن، وبعد كل هذا، فقد علمت التجربة أن الجيش يحصل سنويا على اضافات مالية بعد اقرار الميزانية، بمقدار ما بين مليار إلى ملياري دولار سنويا، ما يعني أن ميزانية الجيش قد تصل في العام المقبل بالإجمال إلى ما يزيد عن ٢٢ مليار دولار. ويلاحظ أن ميزانية الجيش المباشرة في العام المقبل، ستشكل قرابة ٢٠٪ من الموازنة العامة، وهي النسبة الأعلى، علما أنه وفق سلسلة من الأبحاث التي تصدر تباعا، فإن أكثر من ثلث الموازنة العامة يُصرف على الجيش والاحتلال والاستيطان والأجهزة الاستخباراتية، وأذرع الأمن الأخرى، عدا الجيش، مثل ما يسمى «حرس الحدود» الذي ينتشر في الضفة والقدس المحتلة، ويشارك في الحروب.

انعكاسات العدوان على غزة: تراجع الصادرات والسياحة وارتفاع في مداخيل الصناعة

***المبيت في الفنادق تراجع بنسبة ٨٪ مع تراجع السياحة الأجنبية بنسبة ٣٨٪، وارتفاع السياحة الداخلية**

بنسبة ٦٪ * الجيش يشتري بضائع من ٤٥ مصنعا بقيمة ٣٨٥ مليون دولار في غضون شهر واحد*

والاستيراد متراجعا بفارق بسيطة، بعد أن كان الميزان يميل لصالح الاستيراد في الفترة التي سبقت. ومن مؤشرات تباطؤ الحركة الشرائية، التي دل عليها مكتب الإحصاء المركزي، التباطؤ الكبير في الشراء بواسطة بطاقات الاعتماد، فمنذ شهر حزيران وحتى آب، كان تراجع بنسبة نصف المئمة، وحسب مكتب الإحصاء، فإن هذا تراجع «شاذ»، كون الشراء بواسطة بطاقات الاعتماد في مثل تلك الفترة من المفترض أن يسجل ارتفاعا عن باقي الأشهر.

في المقابل، فإن العدوان على غزة، كان مصدر «تشغيل» لعشرات المصانع في مجالات مختلفة، التي زودت الجيش بضائع متنوعة، وهذا لا يتعلق بالصناعات العسكرية، التي لا ينشر عن كميات شراء الذخيرة والعتاد والأسلحة منها، ولكن الجيش أعلن أن تكلفة العدوان من ناحيته بلغت ٢٣٥ مليار دولار، من بينها نحو ٣٨٥ مليون دولار كانت عبارة عن شراء بضائع من ٤٥ مصنعا، وحسب الملحق الاقتصادي لصحيفة «يديعوت احرونوت»، فإن هذا يعد مبلغا كبيرا لقطاع الصناعة، في فترة قصيرة، وفي ظل التباطؤ الاقتصادي.

ويعد مرور شهرين على العدوان، ما زال الجدل قائما بين الجيش والحكومة، حول التكلفة الفعلية للعدوان، ففي حين يدعي الجيش أن الكلفة كانت نحو ٢٣٥ مليار دولار، فإن وزارة المالية تعتقد أن التكلفة لم تتعد ١٧٥ مليار دولار.

٦٪، من حيث المبيت في الفنادق، وبلغ عددها الاجمالي ١٨٨ مليون ليلة في الشهر ذاته، وبذلك يكون عدد الليالي الاجمالي للسياحة الداخلية والخارجية، نحو ٢٣ مليار ليلة، بتراجع بنسبة ٨٪، عن نفس الشهر من العام الماضي. ويقول مدير عام اتحاد الفنادق في إسرائيل إن شهري تموز وآب من المفترض هذا الشهرين السياحة، وفي هذين الشهرين تسجل أعلى نسب مبيت في الفنادق، وكان من المفترض أن يتم تسجيل ارتفاع بنسبة ١٥٪ في الشهرين الماضيين، وجرى على هذا الأساس تجنيد قوى عاملة، إلا أنه بدلا من هذا كان تراجع بإشغال الفنادق، بعد الغاء حجوزات، ما كبّد الفنادق خسائر في المداخيل بقيمة ١٠ مليون دولار.

وسجلت الصادرات منذ شهر حزيران وحتى آب تراجعا بنسبة ١٤٪، بمعدل سنوي، في حين تراجع الاستيراد بنسبة ٧٪، وتراجع استيراد المواد الخام بنسبة ٩٥٪، وعلى الرغم من أن التراجع بدأ قبل اندلاع العدوان على الضفة والغربية وقطاع غزة، إلا أن جزءا من الصادرات التي تراجعت، يعود إلى صادرات الخدمات السياحية، التي تراجعت بنسبة ٣٢٪.

ويعد مرور شهرين على العدوان، ما زاد أكثر من قلق الأوساط الاقتصادية، كون أن الصادرات هي من أبرز محركات النمو الاقتصادي في إسرائيل، خاصة منذ العام ٢٠٠٠ وحتى هذه المرحلة، ففي هذه الفترة سجلت الصادرات ارتفاعا بنسبة ٢٥٪، وبات الميزان التجاري بين الصادرات

تبين من سلسلة معطيات أوردتها الصحافة الاقتصادية في الأيام الأخيرة، أن العدوان على غزة في الأسابيع الأخيرة، خلف خسائر جديّة لجانب من الاقتصاد، مثل السياحة الخارجية والصادرات التي تراجعت، وفي المقابل زاد نشاط قطاع جانب آخر من الاقتصاد، مثل قطاعات الصناعة، الذي تدفقت عليه في فترة العدوان مداخيل باكثر من ٣٨٥ مليون دولار، علما أنه من الناحية الفعلية لم ينعكس العدوان على وتيرة النمو، إذ أن التباطؤ الاقتصادي الذي كان ملموسا في الربع الثالث المنتهي، كان استمرارا للتباطؤ الذي ظهر في العام الماضي ٢٠١٣، واستمر بشكل أعمق في النصف الأول من هذا العام. وفي قطاع السياحة، فقد شهد شهر آب الماضي، انخيارا في عدد ليالي المبيت، للسياحة الأجنبية، بنسبة ٣٨٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي ٢٠١٣، فقد أعلنت الفنادق عن إشغال ما مجموعه ٨٢ ألف ليلة، مقابل ٧٧٣ ألف ليلة في نفس الشهر من العام الماضي، وهذا معدل قائم تقريبا منذ العام ٢٠٠٩.

وكان عدد ليالي المبيت في شهر آب الماضي أقل من نفس الشهر من العام ٢٠٠٦، الذي شهد العدوان على لبنان، ففي ذلك الشهر بلغ عدد ليالي المبيت ٥٤٣ الف ليلة، وكما يبدو أن في خلفية هذا وصول الكائنات المصاروخية إلى وسط البلاد.

وعلى الرغم من هذا التراجع، فقد سجلت السياحة الداخلية ارتفاعا بنسبة

ارتفاع سعر الدولار أمام الشيكل بـ ٩٪ خلال شهرين بسبب الانتعاش الأمريكي

سعر الدولار يلامس ٣٧ شيكل للشيكل * محللون: السبب هو الانتعاش في الاقتصاد الأمريكي، وليس الاجراءات التي اتخذها بنك إسرائيل، وإذا كان ثمة عوامل إسرائيلية، فهي التباطؤ الاقتصادي وتداعيات العدوان على غزة

وقالت صحيفة «ذي ماركر» إن سعر صرف الدولار في العالم، يسجل ارتفاعا منذ ١٢ أسبوعا متواصلا، وهذا يدل على تغير جوهرى، حسب الصحيفة، في تعامل الأسواق العالمية مع الدولار، على خلفية التوقعات لانتعاش أكبر مما هو حاصل حاليا في الاقتصاد الأمريكي، الذي شهد في السنوات الأخيرة أزمة اقتصادية كبيرة، انعكست على الكثير من دول العالم.

ويقول المحلل الاقتصادي إيتان أفريئيل، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر»، إن في الحكومة وبنك إسرائيل المركزي من يريد الادعاء بأن سلسلة الاجراءات التي اتخذوها في الأونة الأخيرة، أدت إلى ارتفاع سعر الدولار، من شراء عملات أجنبية، وتخفيض مستوى الفائدة الأساسية إلى أدنى مستوى لها ٢٥٪، إلا أن هذا كله لم يكن السبب لهذا الارتفاع، بل إن الدولار يسجل ارتفاعات أمام عملات العالم المختلفة، وبشكل خاص أمام اليورو، الذي تراجع أمام الدولار بنسبة ٦٪.

ويقول أفريئيل إن تجار العملات الأجنبية باتوا يلتفتون إلى الانتعاش الحاصل في الولايات المتحدة الأمريكية، مع توقع لانتعاش أكبر في الفترة القريبة، وما سيتبع هذا من رفع للفائدة البنكية في الولايات المتحدة، ولهذا فإن الدولار في نظره بات مجديا أكثر للتداول به.

ولكن أفريئيل لا ينيى العوامل الداخلية في إسرائيل لتراجع قيمة الشيكل أمام الدولار، وهو ينسب هذا إلى تداعيات العدوان على قطاع غزة في الأسابيع الأخيرة، الذي اندلع في الوقت الذي يقرب فيه الاقتصاد الإسرائيلي إلى حافة الركود، بتراجع النمو إلى أدنى مستوى له منذ ١١ عاما.

في السنوات السبع الأخيرة، وانتعشت في السنوات الأخيرة سوق العملات الأجنبية في إسرائيل، ووجهت أصابع اتهام كثيرة للمستثمرين في هذا السوق، بأنهم هم الذين يسيطرون على سعر الدولار.

وظهرت في السنوات الأخيرة سلسلة من المبادرات للسيطرة على سعر الدولار، مثل فرض ضرائب أعلى على الأرباح من سوق العملات، كما أن بنك إسرائيل دفع احتياطي العملات الأجنبية من ٢٨ مليار دولار، حتى الربع الأول من العام ٢٠٠٨، إلى ما يزيد عن ٨٠ مليار دولار حاليا، علما أن الاحتياطي كان قد تخطى حاجز ٧٠ مليار دولار، في العام ٢٠١٠.

ويصر مراقبون على أن سعر الدولار في إسرائيل ليس طبيعيا، نظرا المستوى المعيشة، كما أن المعاهد العالمية، التي تخصص مستوى المعيشة من جميع جوانبه، وتقارنه بين دول العالم المختلفة، خاصة بين الدول المتطورة، تتعامل مع إسرائيل، على أساس أن سعر صرف الدولار هو ٤ شواكل، وليس وفق السعر المتداول في إسرائيل.

وما يخلق إسرائيل من تدني سعر صرف الدولار، هو أنه يتسبب بخسائر مالية لقطاع الصادرات، الذي سجل خلال العقد الأخير، ارتفاعا بأكثر من ١٥٠٪، إذ أن تدني سعر الصرف يؤدي إلى تدني المردود المالي بالسعر المحلي. أما الخاسرون، الذين إلى الآن لم يلمسوا نتائج ارتفاع سعر صرف الدولار، فهم بالأساس المستهلكون، الذين سيدفعون الثمن بارتفاع الأسعار المتوقع، للوقود واللسلع المستوردة، وللبضائع التي تعتمد على المواد الخام المستوردة.

واصل سعر صرف الدولار ارتفاعه في الأيام الأخيرة، ليسجل ارتفاعا بنسبة حوالي ٩٪، منذ أوائل شهر تموز الماضي، حينما سجل أدنى مستوى له منذ عام ونصف العام وبلغ ٣٤ شيكل، في حين أنه تجاوز حاليا ٣٧ شيكل، مع احتمالات استمرار ارتفاعه، وفق تقديرات الخبراء، في حين يؤكد محللون إسرائيليون أن السبب المركزي في عودة ارتفاع سعر الدولار، هو الانتعاش المحدود في الاقتصاد الأمريكي، إذ أن الدولار يسجل ارتفاعا أمام العملات الأجنبية في العالم، وخاصة اليورو، وعملات الدول المتطورة.

وكانت التوقعات حتى النصف الأول من العام الجاري، تتحدث عن احتمال هبوط سعر الدولار أمام الشيكل، إلى ما دون ٣٤ شيكل للدولار، إلا أنه بعد الأسبوع الأول من شهر تموز، لوحظت بداية ارتفاع قيمته، وأيضا في تلك الأيام توقع محللون أن لا يرتفع الدولار إلى أكثر من ٣٦٥ شيكل، رغم أن بنك إسرائيل المركزي والمؤسسات المالية الرسمية، تعتبر أن الحد الأدنى «الذي يمكن تحمله» لسعر صرف الدولار، هو ٣٧٧ شيكل، مع أنه قبل ذلك كان المتوخى ٣٨٨ شيكل، علما أن سعر صرف الدولار كان حتى أوائل العام ٢٠٠٧، نحو ٣٤ شيكل للدولار، وأعلى سعر سجله الدولار في العام ٢٠٠٤، حين لامس سعر ٥ شواكل للدولار.

وكان من أبرز عوامل انخفاض سعر صرف الدولار، اضافة إلى تراجع الاقتصاد الأمريكي، هو تطور سوق العملات الأجنبية في إسرائيل، وسيطرة حيطان مال محليين وأجانب على هذا السوق، نظرا لما يرونه من استقرار اقتصادي في إسرائيل، مقارنة مع الأزمات التي عصفت بالدول المتطورة

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

تقليص موظفي القطاع العام والإعلانات الحكومية

ينص مشروع موازنة العام المقبل ٢٠١٥، الذي أقرته الحكومة في الأسبوع الماضي، على سلسلة من الاجراءات، التي لا تطفو إلى السطح الاعلامي، ولكنها ذات دلالات مختلفة، ومن أبرز هذه الاجراءات التي ظهرت حتى الآن، تقليص ضمني لعدد العاملين في الوزارات المختلفة، وتقليص ميزانية الاعلانات الحكومية بنسبة ٥٠٪، وهذا التقليص الثاني في هذه الميزانية خلال عامين.

وحسب ما نشر، فإن عدد العاملين في طواقم مختلف الوزارات سيبقى في العام المقبل على حاله، ٤٣ ألف موظف، ولن تكون أية زيادة، إذ أن عددهم يرتفع سنويا ما بين ١٪ إلى ١٫٥٪، كما يحدد مشروع الميزانية إمكانية استبدال موظفين، بنسبة ٢٪ فقط، وكل اجراء آخر، مثل زيادة موظفين في وزارة ما، سيكون على حساب الميزانية الأساسية لتلك الوزارة.

كذلك ينص المشروع على تقليص حجم الساعات الاضافية للعاملين بنسبة ٣٠٪، كذلك سيتم تقليص حجم المدفوعات لجاهزية العاملين للاستعداد للعمل في حال الطوارئ، باستثناء المستشفيات.

وتقول وزارة المالية إن الوزارات تدفع سنويا رواتب بقيمة تقارب ٣٢ مليار دولار، وهذا المبلغ أكثر بنسبة ٢٥٪ عما كان عليه في العام ٢٠٠٥، وهو يشكل ٣٧٪ من اجمالي الموازنة العامة، لذا تقرر تقليص عدد العاملين ضمنا، في طواقم الوزارات المختلفة.

من ناحية أخرى، فإن ميزانية الاعلانات الحكومية، البالغة حاليا حوالي ٨٢ مليون دولار، سيتم تقليصها بنسبة ٥٠٪ أي ٤١ مليون دولار، بعد أن جرى تقليصها بنسبة ٣٠٪ في العام الجاري، ولكن من ناحية فعلية سيتم تقليص ميزانية الاعلانات بنحو ٢٥ مليون دولار، لأن وزارة السياحة ستعمل اعلانات اضافية بقيمة ١٦ مليون دولار، وهي تعد ميزانية استثمارية لقطاع السياحة.

وكانت حكومة بنيامين نتنياهو السابقة قد استهدفت ميزانية الاعلانات الحكومية، وأجرت توزيعا جديدا للميزانية، من حيث وسائل الاعلام المستفيدة، وجرى تبديل انظمة لهذا الغرض، ومن أبرز الصحف المستفيدة من هذا الاجراء صحيفة «يسرائيل هيوم» اليومية المجانية، التي يملكها صديق وادعم نتنيهاو شلدون أدلسون.

٥٤٠٠ مواطن يملك

كل منهم ٥ بيوت وأكثر!

أظهر تقرير جديد لسلطة الضرائب الإسرائيلية حجم الاستثمارات في امتلاك البيوت في إسرائيل، لغرض الاستثمار، إذ يبين أن ٥٤٠٠ مواطن يملك كل منهم ٥ بيوت وأكثر، بينما عشرات الآلاف يملك كل منهم ثلاثة بيوت وأكثر، في الوقت الذي تواصل فيه أسعار البيوت الارتفاع، ولم يساعد أي من الاجراءات للجمها.

ويقول التقرير إن في إسرائيل ٥٤٠٠ مواطن يملك كل واحد منهم خمسة بيوت وأكثر، وأن نحو ٣٠٠ مواطن يملك، يملك كل واحد ١٠ بيوت وأكثر، كما أن أكبر مالك لديه ٤٦ بيتا، في حين أن أكبر ١١ مالكا يملكون سوية ٣٣٨ بيتا، والغالبية الساحقة من هذه البيوت هي للإيجار والاستثمار العقاري، وهذه المعطيات تقتصر على الأفراد، وليس الشركات، فمثلا تبين ان ثريا فرنسية يملك عبر أكثر من شركة عقارات أكثر من ٦٠ بيتا فاخرا في القدس وحدها.

وحسب التقديرات، فإنه منذ العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠١٣، جرى شراء ٣٠٠ ألف بيت في إسرائيل، لغرض الاستثمار وتقول سلطة الضرائب إن هناك أفرادا يملكون بيوتا، بعيدا عن الضريبة، بكونهم يستعينون ببناء عائلة ومقربين، لتسجيل البيوت على أسمائهم. وتقول سلطة الضرائب إن عشرات آلاف المواطنين، يملكون ٣ بيوت لكل واحد منهم، ولكن قسما كبيرا منهم يملك هذه البيوت لغرض إسكان العائلة وأبنائها لاحقا.

وكرر في السنوات القليلة الأخيرة التداول بعدة مقترحات لغرض ضرائب خاصة على ملكية البيوت لأغراض الاستثمار، بهدف دفع قسم كبير من المالكين إلى التخلي عن بيوتهم، لزيادة العرض في السوق، ما يؤدي إلى تخفيض أسعار البيوت، التي سجلت منذ العام ٢٠٠٧ وحتى هذه المرحلة ارتفاعا يتراوح ما بين ٣٠٪ وحتى ٥٠٪ بالمعدل، وهذا وفق المناطق الجغرافية والمدن، إذ أن بعض المدن، وخاصة الكبرى منها وأولها تل أبيب، سجلت ارتفاعا أكبر بأسعار البيوت.

تكلفة سفرة نتنيهاو إلى نيويورك ٤رأ مليون دولار!

قال تقرير صحفي إن تكلفة سفر بنيامين نتنيهاو إلى نيويورك، قبل ثلاثة أسابيع بلغت ٤رأ مليون دولار، ولمدة أسبوع واحد. وانتقد التقرير امتناع وزراء رافقوا نتنيهاو عن السفر في نفس الطائرة التي أقلته، بل سافروا في رحلات جوية منفردة، في جرة رجال الأعمال، ما زاد أكثر من تكلفة تواجد نتنيهاو ووزرائه في نيويورك، وواشنطن، مع انعقاد الدورة السنوية للجمعية العمومية للأمم المتحدة.

وفي رئاسات نتنيهاو للحكومة، في النصف الثاني من سنوات التسعين، وفي الدورة السابقة التي بدأت في العام ٢٠٠٩، والحالية، تصدر تقارير عديدة عن نمط البذخ في حياة نتنيهاو، على حساب الموازنة العامة، فهكذا مثلا، قبل عدة أشهر، تفجرت فضيحة بان نتنيهاو وعائلته يستهلكون المثلجات «الاييس كريم» في بيت رئيس الحكومة الرسمي، على حساب الميزانية العامة، وبلغت تكلفة هذا البند وحده في العام الماضي ٢٠١٣، نحو ٢٧٠٠ دولار، وهو مبلغ هائل، مع الأخذ بالحسبان أشهر الشتاء، التي لا يستهلك فيها كثيرا الايس كريم.

كذلك، فإن فاتورة المياه في بيت نتنيهاو الخاص في مدينة قيسارية، بلغت في العام الماضي ٢٠١٣، نحو ٢٢ ألف دولار، رغم أنه لا يقم في غالب أيام الأسبوع في هذا البيت، بل بشكل جزئي.

بعد قرار إلغاء «قانون المتسولين» للمرة الثانية:

موجة يمينية جديدة تستهدف محاصرة المحكمة العليا الإسرائيلية وتقليص صلاحياتها!

*** حملة، رسمية وشعبية من التحريض السافر على المحكمة العليا وقضاتها تتضمن اتهامهم باعتماد نهج «ما بعد صهيوني يحمل آثارا مدمرة على وجود إسرائيل**

كدولة يهودية صهيونية، و«التخلي عن مواطني إسرائيل» و«التعدي على سيادة الكنيست» و «تفضيل الامة الجئين الأفارقة على مواطني إسرائيل وأمنهم»!



عمال أفارقة على موقف للعمال في تل أبيب.

نتنياهو هو بان «المصلحة القومية العليا تحتم علينا منع دخول متسولين جدد إلى إسرائيل وتشجيع المتسولين المتواجدين فيها على المغادرة. وهذا ما سنفعله، (١) وانطلاقا من الإجماع على أن قرار المحكمة الأخير «سيعيق الجهود الحكومية الجبارة للمحافظة على طابع الدولة اليهودي ـ الصهيوني ولتجنب تحويل دولة إسرائيل إلى دولة جميع مواطنيها»!

ويتضح مما رشح عن نتائج تلك الجلسة أن الحكومة، ورئيسها تحديدا، تتكئ على هذا «الحراك الضاغط»، بل تستخدمه، كما تتكئُ على رأي رئيس المحكمة العليا، أشير غرونيس (الذي عارض قرار المحكمة) بأن «المحكمة، بتبنيها هذا الموقف، تضع نفسها مكان المرشع» (اقرأ عنه في مكان آخر على هذه الصفحة)، وذلك للمضي في تطبيق السياسة نفسها، من خلال الائتلاف على قرار المحكمة العلية الأخير، بل خرقه بصورة جلية، عبر إدخال تعديلات جديدة على «قانون المتسولين» نفسه، إلى جانب تعديلات أخرى على «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريةته، تتيح للكنيست إعادة سن أي قانون تقرر المحكمة العليا إلغاءه، بدعوى عدم دستوريته نظرا لانتهاكه حقوقا أساسية.

ففي ختام تلك الجلسة، أمر رئيس الحكومة بتكليف الجهات الحكومية المختصة، وعلى رأسها وزير الداخلية، ساعر، بإعداد مسودة جديدة لـ «قانون المتسولين»، يتيح للحكومة مواصلة إجراءاتها في «محاربة ظاهرة التسلل غير القانوني»، بما فيها إلغاءه على «منشأة حولوت» وإمكانية احتجاز (اعتقال) المتسولين فيها لفترة تتراوح بين ٦ أشهر و٩ أشهر، من دون محاكمة، وذلك خلافا لقرار المحكمة القاضي بإغلاق هذه المنشأة في غضون أشهر وبتنوع اعتقال أي إنسان من دون تقديمه إلى المحاكمة.

وتقرر في الجلسة أيضا، «مواصلة تشجيع طالبي اللجوء على المغادرة الطوعية» (إلى جانب «تكثيف الإجراءات العقابية» ضد مشغلي هؤلاء اللاجئين! ونشر هنا إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي تحاول فيها الحكومة والكنيست الائتلاف على قرارات المحكمة العليا عامة، وفي شأن «المتسولين» خاصة، فقبل نحو عام تقريبا، وإثر قرار المحكمة العليا الذي قضى بعدم دستورية اعتقال اللاجئين وسجنهم في معتقل «سهرونيم» لمدة تصل حتى ثلاث سنوات، أقر الكنيست ـ بمبادرة من الحكومة، تشغيل منشأة حولوت» بوصفها منشأة مفتوحة» (١) لاحتجاز اللاجئين فيها لمدة سنة واحدة من دون محاكمة.

سكان إفريقيًا إلى القدوم إلى إسرائيل. إنها تمس بأمن الدولة وبأمن مواطني تل أبيب وتدوس السلطة التشريعية»! واعلنت شاكيد أن «اللجنة الوزارية لشؤون التشريع» ستبحث، خلال الأسبوع الأول من دورة الكنيست الشتوية القريبة (التي تبدأ يوم ٢٦ تشرين الأول (الجارى)، اقتراحا تقدمت به هي (شاكيد) لتعديل قانون أساس: كرامة الإنسان وحريةته، بما يضمن تقييد صلاحية المحكمة العليا في مجال شطب قوانين سنتها الكنيست، وتزامنت تصريحات السياسيين هذه مع مظاهره نظمتهما حركتان يمينيتان متطرفتان هما: «لهافاه» اليمينية المتطرفة (المنع الاختلاط في الأراضي المقدسة)؛ وكاخ، وشراك فيهما سكان الأحياء الجنوبية في مدينة تل أبيب، حيث يتركز معظم اللاجئين الأفارقة. ضد المحكمة العليا واحتجاجا على قرارها الأخير ولمطالبه الحكومة بتجاهل هذا القرار ومواصلة «الحرب ضد التسلل والمتسولين».

ورفع المشاركون في المظاهرة علما سوداء قصدوا من خلالها توجيه رسالة مفادها: «قرار المحكمة العليا خظيرة مثل دأش»، بينما «أوضح» عدد من المشاركين، في تصريحات لوسائل إعلام إسرائيلية، أن «المحكمة العليا الإسرائيلية وقضاتها أكثر خطورة على دولة إسرائيل من حماس، حزب الله ودأش معا»!

وتحدث في المظاهرات نائب رئيس بلدية تل أبيب ـ يافا، أرنون غلعادي، فقال إنه «يوم أسود لسلطة القانون في إسرائيل... لقد ثبت، بصورة قاطعة ونهائية، أن لا قضاة في المحكمة العليا تثبت، مرة تلو أخرى، أنها قادرة على كسر أرقام قياسية جديدة في الانغلاق والانقطاع عن الشعب الإسرائيلي»؛ وقال: «نحن نرى في رئيس الحكومة، شخصيا، المسؤول الأول والأساس الذي يتعين عليه إيجاد حل آخر وبصورة فورية لكي يعود السكان إلى حياتهم الطبيعية»!

«السليل البديلة» = الائتلاف على قرار المحكمة وتقليص صلاحياتها

وحيال هذا الحراك الضاغط، «ماطر، نتنياهو إلى الكشف عن حقيقة «السيبل البديلة» التي قال إنه يعترزم «إيجادها»، فبادر إلى عقد جلسة تشاورية خاصة، الأسبوع الماضي، بحضور وزير الداخلية، ساعر، والمستشار القانوني، يهودا فاينشتاين، ووزيرة العدل، تسيبي ليفني، فضلا عن ممثلين لجهزة حكومية مدنية وأمنية مختلفة، خصصت للبحث في هذه «السيبل»، ارتكازا إلى تصريح

ومواجهتها، مضيفا أنه «إلى جانب احترام قرار المحكمة العليا، ساتباحث مع وزير الداخلية والمستشار القانوني الحكومة لإيجاد السبل الكفيلة بتطبيق سياستها الهازمة التي نجحت في لجم سيل المتسولين وإعادة الآلاف منهم»! لكن حراك «الشارع» وعدد من الوزراء وأعضاء الكنيست الأساسيين في الائتلاف الحكومي، الذي ابتغى ممارسة الضغط على الحكومة، ورئيسها بالذات، لم يتأخر، مستخدما لغة التحريض الأزعن والمباشر على قضاة المحكمة العليا من خلال توجيه اتهامات خطيرة لهم. وكان أول المتصدنين لقرار المحكمة العليا وزير الداخلية، غدنوم ساعر، صاحب التعديل (الثاني) الذي قررت المحكمة العليا إلغاءه، فشن هجوما على هذا القرار ووصفه بأنه «مفلوط» لأنه «يبقي إسرائيل من دون أدوات ملائمة لمواجهة ظاهرة التسلل غير القانوني»، ودعا ساعر (من حزب «الليكود») إلى «تقييد الصلاحيه القضائية في ما يتعلق بمسألة التسلل إلى إسرائيل» من خلال «تعديل قانون أساس: كرامة الإنسان وحريةته (القانون الذي اعتمدته المحكمة العليا في قرار إلغاء التعديل) على نحو يحد من قدرة المحكمة العليا على التدخل في تشريعات الكنيست الرامية إلى مواجهة ظاهرة التسلل إلى إسرائيل»!

وتبعه رئيس الائتلاف الحكومي، عضو الكنيست ياريف ليفين (من «الليكود»، الذي وصف قرار المحكمة العليا بأنه «ما بعد صهيوني له تأثير تدميري على مجرد وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية ويتعدى، بظاظة، على سيادة الكنيست»؛ وأضاف ليفين: «قضاة المحكمة العليا تخلوا عن سكان تل أبيب وإيلات وعن مواطني إسرائيل عامة... قضاة المحكمة العليا منقطعون عن الواقع، منقطعون عن الشعب ويزردون المبدأ الأساس في وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية ذات نظام ديمقراطي»!

وأعلن ليفين أنه سيبادر إلى جملة من الإجراءات الرامية إلى لجم المحكمة العليا وتقليص صلاحياتها، من بينها: تغيير تركيبة «لجنة اختيار القضاة» بما يضمن ضم قضاة «ذوي مواقف أكثر تنوعا وأكثر التزاما بمستقبل إسرائيل»!

واستخدم وزير الاقتصاد، نفتالي بينيت (من «البيت اليهودي») الكلمات نفسها في الحديث عن «انقطاع المحكمة العليا وقضاتها عن الشعب» والتخلي عن سكان تل أبيب، ثم قال: «علينا احترام سلطة القانون، لكن المحكمة العليا تبدي فأثضا من الفاعلية القضائية إلى درجة الاستيلاء على صلاحيات هي للحكومة حصريا، بوصفها تتحمل المسؤولية العليا عن أمن إسرائيل ومصالحها»!

واتهم وزير البناء والإسكان، أورى أريئيل (من «البيت اليهودي») قضاة المحكمة العليا بـ «كسر رقم قياسي جديد في إدارة الظهر لدولة إسرائيل والتخلي عنها»؛ وقال: «من الصعب أن نصدق أن المحكمة العليا الإسرائيلية تقوِّض، ببديها، قدرة دولة إسرائيل على الدفاع عن نفسها في مواجهة ظاهرة المتسولين... إنه يوم أسود لسلطة القانون في إسرائيل»!

ووصف رئيس «لجنة الخارجية والأمن» البرلمانية، عضو الكنيست زئيف الكين (من «الليكود») قرار المحكمة العليا بأنه «فأضحى» واتهم قضاتها بـ «تفضيل مصلحة المتسولين غير القانونيين على أمن مئات الآلاف من مواطني إسرائيل الملتزمين بالقانون»؛ وقال: «ليس من حق الجهاز القضائي، وليس في وسعه، الحلول محل الكنيست والحكومة من أجل حماية منتهكي القانون والمسن بطابع دولة إسرائيل اليهودي وبأمن مواطنيها»؛ وخلص الكين إلى القول إنه «حان الوقت لأن يقوم الكنيست بتذكير الجهاز القضائي بأن صاحب السيادة في دولة إسرائيل هو الشعب الذي انتدب مثليه في الكنيست لكي يقوم هؤلاء برسم وتوجيه السياسة التي تقرر وتصوغ حياتنا جميعا... ولا مناص من أن نحدد، مرة وإلى الأبد، في قانون أساس: القضاء، قواعد اللعبة ما بين الكنيست والمحكمة العليا بما يتيح للكنيست تجاوز ما تقرر المحكمة العليا شطبه من قوانين»!

أما رئيسة لجنة الداخلية البرلمانية، عضو الكنيست ميري ريفغ (من «الليكود»، فوصفت قرار المحكمة العليا بأنه «ماز مخز»، مرددة هي أيضا تهمة انقطاع المحكمة وقضاتها عن الشعب، وخلصت إلى أن «قرار إلغاء القانون يعكس أزمة ثقة عميقة بين السلطة التشريعية (الكنيست) والسلطة القضائية (المحاكم) وعلى الكنيست أن تقرر تقييد صلاحية المحكمة العليا في مجال إلغاء قوانين سيئها الكنيست»؛

واعتبرت رئيسة كتلة «البيت اليهودي» البرلمانية ورئيسة «اللوبي إعادة المتسولين إلى بلادهم»، عضو الكنيست آييلت شاكيد، أن قرار المحكمة العليا يمثل «انهيار عالم مئات الآلاف من مواطني دولة إسرائيل، فالمحكمة العليا تدعو

موجة أخرى من الغضب والتحريض اليميني ضد «المحكمة العليا» الإسرائيلية تعلو وتتفاعل في إسرائيل هذه الأيام تبتغي، كما في المرات السابقة أيضا، ترسيم حدود جديدة لهذه المحكمة ووضع قيود عليها، بما يفضي إلى «تقليص صلاحياتها».. وهو العنوان الفعلن لهذه الموجة، صراحة وجهارا دونما حرج أو مواربة – من خلال نص قانوني يشار إلى تبنيه، سياسيا وجماهيريا، ثم تكريسه، تشريعا ورسميا.

والحقيقة أن «المحكمة العليا» الإسرائيلية ليست في حاجة إلى توفير أية حجج، أو ذرائع، لأوساط اليمين الإسرائيلية، سواء الحزبية الرسمية منها أم الشعبية غير الرسمية، كي ينقض على هذه المحكمة ويشن الهجوم عليها، كلما صدر عنها قرار لا يتماشى مع توجهاته وطروحاته الفكرية ولا يتسجم مع ممارساته السياسية، بل لا يشرعنها ويصدق عليها، وفي كل معركة من هذه الحرب المتواصلة التي يشنها اليمين الإسرائيلي ضد المحكمة العليا، تحت غطاء كونها «معقلا ليلسار»، يناع حولها والحرب عليها، بل معاد، لا يمكن التفاوض عن تأثيره، غير المباشر أو المباشر حتى، على أداء قضاة هذه المحكمة، توجهاتهم وقراراتهم القضائية.

و رغم هذه الحقيقة، المعروفة للبعيد والقريب من متابعي «الزراي العام» الإسرائيلي ووسائل التعبير عنه، إلا أن اليمين الإسرائيلي يتصيد «الفرص» التي يراها «ذهبية» كي ينقض على هذه المحكمة ويشن الهجوم كلما صدر عنها قرار لا يتماشى مع توجهاته وطروحاته الفكرية ولا يتسجم مع ممارساته السياسية، بل لا يشرعنها ويصدق عليها، وفي كل معركة من هذه الحرب المتواصلة التي يشنها اليمين الإسرائيلي ضد المحكمة العليا، تحت غطاء كونها «معقلا ليلسار»، يناع حولها والعرا جو عام مناوئ، بل معاد، لا يمكن التفاوض عن تأثيره، غير المباشر أو المباشر حتى، على أداء قضاة هذه المحكمة، توجهاتهم وقراراتهم القضائية.

أما الفرصة الأخيرة التي «وفرتها» المحكمة العليا لأوساط اليمين الإسرائيلي هذه لتنتفض عليها معتبرة إياها «صيда ثمينًا، فتتمثلت في قرار هذه المحكمة الذي صدر يوم ٢٢ أيلول الأخير وقضى بإلغاء قانون شرعه الكنيست الإسرائيلي (البرلمان/ السلطة التشريعية)، وهو القانون الذي أصبح يعرف في إسرائيل ـ إعلاميا وسياسيا ـ باسم «قانون المتسولين». لكن الجديد وغير المسبوق في هذه الهجمة المتجددة على هذه المحكمة هو انخراط عدد لاف من المسؤولين الحكوميين الرسميين، وفي مقدمتهم عدد من الوزراء يتقدمهم رئيس الحكومة نفسه، الذين سارعوا إلى «البحث في السبل البديلة لتجاوز قرار المحكمة العليا»!

تحريض سافر «المحكمة العليا = دأش»!

في أعقاب قرار المحكمة العليا هذا، وتنفيذا له، ستضطر السلطات الحكومية في إسرائيل ـ رسميا، على الأقل ـ إلى إطلاق سراح ٢٢٠٠ لاجئ أفريقي معتقلين في «حولوت» في غضون مدة أقصاها ٩٠ يوما، إضافة إلى إطلاق سراح ٥٠٠ آخرين من اللاجئين المعتقلين في معتقل «سهرونيم». غير أن النتيجة الأصبغ المترتبة على قرار المحكمة هذا، من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية، تتمثل في أنها (الحكومة) ستكون ملزمة الآن بوضع وتنفيذ سياسة جديدة، مختلفة تماما عما سبق، في كل ما يتعلق بالتعامل مع اللاجئين الأفارقة في إسرائيل، والذين تشير معطيات رسمية إلى أن عددهم يبلغ بالغ نحو ٦٠ ألف إنسان، غالبيتهم الساحقة من إريتريا والسودان، ممن لا تستطيع إسرائيل طردهم بصورة رسمية، لما في ذلك من خرق للقانون الدولي ولاتفاقية حماية الأسرى، التي وقعت عليها إسرائيل. ولأن الأمر كذلك، فهي تجلب إلى مارسة الضغوط الشديدة والمختلفة عليهم (السجن، الاعتقال الإداري، التحريض الدومي ضدهم وحرمانهم من أبسط الخدمات وأكثرها حيوية) لاضطارهم إلى المغادرة بصورة طوعية واختيارية» (١!) – وهو ما نجحت في تحقيقه مع آلاف من هؤلاء اللاجئين الذين اندرأوا إسرائيل، فعلا.

وفي تعقيبه الأولي على قرار المحكمة العليا هذا، فور صدوره، وما يترتب عليه من استحقاقات قانونية وسياسية قد تكثُر، أيضا، لاقفل في داخل أئتلافه الحكومي، قال رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إنه «مصمم على الاستمرار في قيادة واعتماد الإجراءات الحكومية المختلفة لمعالجة ظاهرة التسلل

المحكمة العليا، للمرة الثانية: «قانون المتسولين» – غير دستوري!

القرار الذي أصدرته المحكمة العليا يوم ٢٢ أيلول وقضت فيه بإلغاء «قانون المتسولين» بصيغته الجديدة، بجريدة عدم دستوريته، حظي بتوصيفات استثنائية (من بينها: «قرار دراماتيكي»، «قرار نادر»، «هزة أرضية»، «دراما قضائية رهيبه») وذلك على خلفية كونها المرة الثانية التي تصدر فيها هذه المحكمة قرارا يؤكد عدم دستورية «قانون المتسولين»، يقضي بإلغائه، وعلى خلفية كون القرار الأخير صدر عن المحكمة بهيئة موسعة تتالف من تسعة قضاة وخلفه حقيقة أنها المرة العاشرة فقط منذ قيام الدولة التي تقدم فيها المحكمة العليا على هذه الخطوة غير العادية المتمثلة في شطب قانون أقره الكنيست، نظرا لعدم دستوريته؛ أي، تعارضه مع أحد «قوانين الأساس» التي تشكل، في الممارسة القضائية الإسرائيلية، «دستورا» إسرائيليا غير مكتوب.

فقد توصل القضاة التسعة في قرارهم الأخير إلى الخلاصة التالية: «التعديل موضوع الالتماس غير دستوري، لأنه ينطوي على مس حد وغير تناسبي بالحق الدستوري في الحرية، والذي يضمنه قانون أساس: كرامة الإنسان وحريةته»؛ وتصيب هذه الخلاصة بتدين أساسيين في التعديل المذكور: الأول ـ ينص على حبس كل إنسان يتسلسل إلى إسرائيل بطريقة غير قانونية لفترة أقصاها سنة واحدة من غير تقديمه إلى محاكمة. وهنا، رأى ستة قضاة أن هذا البند غير دستوري وأمروا بالفائه وبمنع الحكومة الإسرائيلية من سجن أي إنسان دون تقديمه إلى المحاكمة أول، بينما رأى القضاة الثلاثة الآخرون أن هذا البند «لا يتعارض مع قانون الأساس»، والبند الثاني ـ ينص على الزج بجميع طالبي اللجوء الأفارقة للمعتقلين في مدن إسرائيلية مختلفة في «منشأة حولوت» (مركز إقامة للمتسولين) في صدارة التقب. وهنا، رأى سبعة من القضاة أن هذا البند غير دستوري فأصدروا أمرا بإغلاق هذه المنشأة (وهي، في الحقيقة، عبارة عن سجن تديره «سلطة السجون الإسرائيلية»، أقيم بتكلفة بلغت أكثر من نصف مليار شيكل!) في فترة لا تتعدى الـ ٩٠ يوما، بينما عارض اثنان من القضاة هذا القرار.

وكما أشرنا سابقا، هذه هي المرة الثانية التي تقضي فيها المحكمة العليا بعدم دستورية «قانون المتسولين» هذا، ففي حزيران من العام ٢٠١٢، بدأ سريان مفعول هذا القانون بصيغته الأولى كما أقرها الكنيست في كانون الثاني من العام نفسه. وكانت تلك الصيغة بمثابة تعديل (أول) على «قانون منع التسلل» الإسرائيلي الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في

الانتقام وتصفية الحسابات يميزان انتخابات حاخامي القدس!



أعضاء «مجلس حكماء التوراة» وأعضاء كنيست من حزب شاس.

ويتبين أن منع مواجهة مباشرة كهذه هو أمر إيجابي بالنسبة لئلاس، بعد أن فقد الكثير من قوته السياسية، خاصة بعد وفاة الحاخام عوفاديا يوسف، كما أن الخلافات بداخله كبيرة وواسعة وشديدة. كذلك فإن قوة ونفوذ «مجلس حكماء التوراة»، أي القيادة الروحية للحزب، كانت في الماضي تملك القدرة على تعيين كافة الحاخامات السفاراديين في إسرائيل، لكنها فقدت هذه القدرة الآن ولم تعد قادرة حتى على الاتفاق على اسم مرشح واحد من بين الحاخامين السفاراديين العشرة المرشحين لمنصب حاخام القدس. كما أن الحاخام دايفد يوسف، نجل عوفاديا يوسف وصديق درعي، اضطر الآن إلى التراجع عن حلمه بأن يصبح الحاخام السفارادي للقدس، ولم يقدم نماذج ترشيحه لأنه قدر أن احتمالات نجاحه ضئيلة.

الكومي. وهكذا أصبح الياهو مرشح الحريديم - القوميون وعمار مرشح الصهيونية - الدينية على منصب الحاخام السفارادي للقدس، من خلال اصطفاات تابعة من غريزة الانتقام وحسب.

من جهته، يأمل حزب شاس أن تنظر المحكمة العليا في التماس ضد ترشيح شطيرن، ويدرس رئيس الحزب إمكانية دعم الياهو العنصري، وتشير التقارير إلى أنه ليس واضحا ما إذا كان درعي سيدعم الياهو كخوة إستراتيجية أم تكتيكية، أي بهدف المصالحة مع عمار. لكن المقربين من درعي يؤكدون أنه حتى لو دعم حزب شاس عمار وزرغ على الياهو، فإن درعي لن يعتبر منتصرا في أي حال من الأحوال، وإنما سيمنع مواجهة مباشرة بين شاس وعمار.

في التطرف والعنصرية. وقد «تخوفا من فقدان صوتين ليبراليين وعلمايين ومتدينين في معارك انتخابية مقلبة»، رغم ذلك فإن الياهو يأمل بالحصول على تأييد مندوبين عن كنس في هيئة انتخاب حاخامي القدس.

وفي موازاة ذلك، ألمح أعضاء في كتلة «يهودت هتوراة» الأشكنازية - الحريدية للإياهو أن بإمكانه الاعتماد على تأييدهم، رغم أن هذه الكتلة لا تؤيد مواقفه اليمينية والعنصرية. وما دفع هذه الكتلة إلى ذلك هو رغبتها في سد الطريق أمام عمار إلى المنصب، لأنه يعتبر بنظر الحريديم الأشكناز متسامحا في فتاواه واختلف حول ذلك مع كبار حاخامهم، إضافة إلى أن «يهودت هتوراة» تريد الانتقام من بينيت، الذي منع، هو ورئيس حزب «يوجد مستقبل» - يائير لبيد، انضمام كتلتهم في الكنيست إلى الائتلاف

الذي لا يسمح لمن تجاوزه بالترشح للمنصب. وفي هذه الأثناء تحدثت هزات ومفاجآت في المعسكر السفارادي. إذ أن بينيت وبركات، ومعهم نائب وزير الخدمات الدينية وعضو الكنيست عن حزب «البيت اليهودي»، إيلي بن داهان، يريدون أن يعينوا إلى جانب شطيرن كحاخام سفارادي، الحاخام الإسرائيلي السفارادي الأكبر السابق، شلومو عمار. لكن حزب شاس يرفض تعيين عمار في المنصب ويريد قاداته الانتقام منه لأنه أيد في انتخابات الحاخام الأكبر لإسرائيل، التي جرت العام الماضي، مرشحا منافسا للمرشح الذي دعمه الزعيم الروحي لحزب شاس، الحاخام عوفاديا يوسف، قبل وفاته، وهو نجل هذا الحاخام. وبناء على ذلك، فشلت محاولات بينيت وبركات وبين داهان وغيرهم في تصفية الخلافات بين عمار ورئيس شاس، عضو الكنيست أرييه درعي، وعلى أثر ذلك تحول الحاخام عمار إلى مندوب عن التيار الصهيوني - الديني في الصراع على حاخامية القدس.

وفي ظل هذا الوضع الحاصل، قرر بينيت وبركات وبين داهان أن يضعوا عمار تحت وصايتهم، أمليين بفوز مرشحيهما، عمار وشطيرن. كذلك فإن بينيت يريد من خلال هذا الترشيح الانتقام للخسارة المدوية التي مني بها في انتخابات الحاخامين الأكبرين لإسرائيل في العام الماضي، عندما فشل في إنجاح مرشحه.

وتساءل أحد التقارير الصحافية التي تناولت الموضوع حول أسباب أداء بينيت في الانتخابات الحالية ودعمه

لعمار، وبحسب التقرير فإن هذا الأداء من جانب بينيت نابغ من أنه «هو وبركات وباقي معسكره قادرون على إيصال عمار للمنصب، ثانياً إن هذا الأمر سيمكن بينيت من إذلال حزب شاس، مثلما أذل شاس البيت اليهودي في انتخابات الحاخام الأكبر لإسرائيل، والآن يوجد إغراء لبييت بتحقيق انتصار كبير، من خلال تعيين حاخام قومي وحاخام سفارادي مشهور».

ضعف حزب شاس

قبل وقت قصير من إغلاق باب الترشيح، وفي يوم الثلاثاء الماضي تحديدا، حدثت مفاجأة بالنسبة لكلا المعسكرين المتنافسين، وتمثلت بترشيح الحاخام شموئيل الياهو نفسه لمنصب الحاخام السفارادي للقدس. ويذكر أن الياهو هو حاخام مدينة صفد، وهو يميني متطرف وعنصري وكان المبادر لفتوى عدم تأجير بيوت للعرب. لكن المرشحين يرون أن الياهو هو المرشح الوحيد الذي بإمكانه أن يشكل خطرا على عمار لأنه محبوب في أوساط الهيئة التي تنتخب الحاخامين.

وفي خلفية هذا التطور، ورغم أن الياهو يعتبر ممثلا للتيار الديني - القومي، إلا أنه سوية مع مرشح آخر لمنصب الحاخام الأشكنازي، الحاخام يعقوب شايررا، رفضا الموافقة على قرار الحركة الدينية - القومية والاتحاد حول ترشيح شطيرن. وبحسب وسائل إعلام فإن بينيت وبركات كانا معنيين في البداية في دفع ترشيح الياهو، لكنهما ارتدعا عن ذلك لاحقا وتخوفا من رد فعل الجمهور من دعم هذا الحاخام المفرط

من المقرر أن تجري يوم الثلاثاء المقبل الانتخابات على منصب حاخامي القدس، الحاخام الأشكنازي والحاخام السفارادي. وتأتي هذه الانتخابات بعد ١١ عاما كان خلالها منصب هذين الحاخامين شاغرا، بعد أن توفي الحاخامان السابقان شالوم مشاش ويتسحاق كويلتس، في العام ٢٠٠٣. لكن التقارير الصحافية الإسرائيلية تشير إلى أن معظم السكان اليهود في القدس لم يشعروا بغيباب هذين المنصبين.

رغم ذلك، فإن مع المنافسة على هذين المنصبين، واقتراب يوم الانتخابات، تتحول هذه المعركة الانتخابية من يوم إلى آخر إلى معركة صاخبة، وتفيد التقارير أن صخب المعركة ليس بسبب الصراع على الهوية أو بسبب صراع أيديولوجي، كذلك فإن «بالكاد بإمكان المرشحين أن يبرزوا ترشيح أنفسهم بنوع من الأيديولوجيا أو تحسين خدمة الحاخامية في المستقبل»، لكن كل واحد معني بالمنصب الرفيع، «والأهم من ذلك هو أن كل واحد من المرشحين يستخدم منذ الآن وحتى يوم الانتخابات، كإداة في خدمة الانتقام السياسي، للجهات المتنافسة».

جوهر الصراع

إن جوهر الصراع في معركة انتخاب حاخامي القدس، وفقا لآخر التقارير حول الموضوع، ليس من سينتخب لهذين المنصبين، اللذين سيشفلانهما حتى شيخوختهما براتب عال وديوان خاص وينقلهما من مراسم إلى مراسم أخرى، وإنما أي من بين المعسكرين المتنافسين اللذين يقفان خلف المرشحين سينجح في إسقاط خصمه وتحقيره، معسكر حزب شاس وحلفاؤه، أم معسكر حزب البيت اليهودي وحلفاؤه. وبين المنتقمين يوجد حريديم أشكناز وحريديم قوميون من كتلتا الطائفتين الأشكنازية والسفارادية».

وكان قد أغلق باب الترشيح للمنصبين عند منتصف ليلة الثلاثاء - الأربعاء الماضية، بعد أن رشح أنفسهم ١٨ حاخاما، عشرة سفاراديين وثمانية أشكناز. ويشار إلى أن هذه الانتخابات ستجري يوم الثلاثاء المقبل بشرط أن ترفض المحكمة العليا التماسا ضد إجرائها في موعدا. وإذا لم تحدث مفاجآت، فإنه يتوقع أن يكون نجمي هذه الانتخابات رئيس حزب «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، الذي يتولى منصب وزير الخدمات الدينية، ورئيس بلدية القدس، نير بركات. والأنظمة الجديدة، التي وضعها هذان الاثنان، وتم تقديم التماسات ضدها، ستسمح لهما بالسيطرة الكاملة على الهيئة التي ستنتخب الحاخامين.

وكان بينيت وبركات قد تعهدا في الماضي بتعيين «حاخام صهيوني للقدس»، ولذلك فإنهما يدعمان الأشكنازي أرييه شطيرن، وهو أحد رؤساء المعهد الديني «بيشيفا» مركزا هزراف» في القدس، مقبل المدينتين القوميين. ومن أجل انتخاب شطيرن يتعين إزالة علامة استهتام حول شهادة تاهيله كحاخام مدينة، إلى جانب إجراء الانتخابات في موعدا لأنه بذلك لا يتجاوز سنه السبعين عاما، وهو السن

«مديرية الهوية اليهودية»: ذراع حكومية لحزب «البيت اليهودي» لنشر الأفكار اليمينية وكسب التأييد السياسي!

أجل إقامة «مجموعات دراسية مؤلفة من فنانين شيان وأحداث يعكفون على دراسة مصادر اليهودية بصورة عميقة».

وتعرف المديرية كلا البرنامجين بأنها «مبادرات مشتركة»، وقد اختيرت الجمعيات التي سيتم تنفيذ البرنامجين بالتعاون معها، وهما منظمة «هشومير ههداش» و«كلية وعلما»، وإحدى مؤسساتها هي عضو الكنيست روت كلدرون من حزب «يوجد مستقبل»، الذي يرأسه يائير لبيد. لكن وزارة الخدمات الدينية ترفض نشر محضر لجنة المناقشات، فيما قالت مصادر إن التعاون مع المديرية لم يتفق عليه نهائيا، وأنه «لا يزال في مرحلة الحوار وبناء الثقة والتفاهات».

وقال ناشطا في إحدى المنظمات اليهودية التي تدعو إلى التعددية الفكرية، قال إن «المبادرة المشتركة مع كلية علما ليست أكثر من مجرد ورقة تين لا تتجح في التغطية على الحقيقة المستنكرة بأن المديرية من أجل الهوية اليهودية تعمل بصورة مباشرة ضد التجدد اليهودي المتعدد الأفكار، والتي كانت كلية علما من أوائل المبشرين بها».

وعقب مدير كلية «علما»، الدكتور موطي شاليم، قائلا إنه «من الجائز أنه مريح للمديرية التعاون معنا، لكي لا يقولوا إنهم يعطون (ميزانيات وبرامج) لهيئات أرثوذكسية فقط، لكن لست في هذا المكان، وبرنامنا عميق وجدي».

وتشمل برامج أخرى للمديرية «مشروع اللقاءات» بين مجموعات يهودية متنوعة على أساس أصول اليهودية، و«مشروع القيادة»، وشبكة «مراكز الهوية اليهودية»، التي تنشط على شكل «بيوت يهودية» تتفرح على الجمهور الواسع أنشطة متنوعة في مجال الهوية اليهودية، وقال ليفانوف إنه لم يتم بعد تحديد هوية الجمعيات التي ستشارك في هذه البرامج.

لكن من الجهة الأخرى هناك تشابه كبير بين العديد من مشاريع «المديرية» من أجل الهوية اليهودية، ورغم ذلك يتم رصد ميزانية لكل مشروع. وبلغ حجم ميزانية المشاريع التي نفذت في العام ٢٠١٣ حوالي ١٤ مليون شيكل، ووصلت هذه الميزانية في العام الحالي إلى ٥ ملايين شيكل، «لكن ستكون هناك زيادة على هذه الميزانية» بحسب ليفانوف.

وقال مدير عام الحركة الإصلاحية في إسرائيل، الحاخام غلعاد كاريف، إن المديرية لم تجب على مقترحات حركته للتعاون، والتي تم تقديمها منذ شهور طويلة. وأضاف أن «مديرية الهوية اليهودية تعكس كل ما هو سيء ومشوه في نشاط المؤسسات الدينية. وقد وعد حزب البيت اليهودي بأن شيئا جديدا سيبدأ في مجال العلاقة بين الدين والدولة. وتبدو مديرية الهوية اليهودية الآن كشيء قديم، وفاقد وضار».

واللافت في هذه العلاقات بين وزارة الخدمات الدينية والجمعيات والمنظمات المستقلة، هو استبعاد منظمات من خارج المذهب اليهودي الأرثوذكسي، أي من المذهبين اليهوديين الإصلاحي والمحافظة، شبه المنبذين في إسرائيل واللذين لا يعتبران مذهبين يهوديين كاملين بسبب انفتاحهما النسبي، رغم أن أكثر من ٨٥٪ من اليهود الأميركيين ينتمون إلى هذين المذهبين.

رغم ذلك، تدعي «المديرية» من أجل الهوية اليهودية أنها تتعاون مع هيئة غير أرثوذكسية وهي «الهستدروت الصهيونية العالمية»، لكن ثمة علامات استهتام كثيرة حول وجود علاقة كهذه. ورغم أن رئيس المديرية، ليفانوف، يقول إنه تم رصد ميزانية بمبلغ ٣٦ مليون شيكل لمشروع مشترك يهدف إلى تاهيل متدربين للعمل في مجال الهوية اليهودية بين طلاب المدارس الثانوية، إلا أن مسؤولا في «الهستدروت الصهيونية العالمية» أكد أنه لم يعد هناك أي حديث مع وزارة الخدمات الدينية بشأن المديرية من أجل الهوية اليهودية أو أي مشروع آخر، والعلاقة الوحيدة تتعلق بنشاط في خارج البلاد فقط.

دور الحاخام رونتسكي

يبدو أن حزب «البيت اليهودي» خطط لنشاط «المديرية» من أجل الهوية اليهودية» منذ انضمامه إلى حكومة بنيامين نتنياهو الحالية. إذ تفيد المعلومات بأنه على الرغم من تعيين ليفانوف رئيسا للمديرية في منتصف شهر آب الماضي، إلا أن مسؤولين في الجمعيات التي تنشط في مجال اليهودية يلتقون به منذ عام ونصف العام. وقال ليفانوف إنه خلال هذه الفترة لم يتقاضأ أجرا من وزارة الخدمات الدينية إلا بعد تعيينه الرسمي رئيسا للمديرية.

من جهة ثانية، قالت عدة مصادر إن رونتسكي كان مرشحا لتولي رئاسة المديرية، لكنه تراجع عن ذلك بسبب شعوره بالإهانة من نسبة الوظيفة المتدنية للمنصب. رغم ذلك، قالت المصادر نفسها إن رونتسكي يواصل «منح الاستشارة ولا يزال ضالعا في النشاط» الذي تنفذ المديرية، ووفقا ليفانوف فإن «رونسكي لا يتولى أي منصب رسمي في المديرية، وعلميا، في مراحل مختلفة، قاد مبادرة تأسيس المديرية، وفي معظم المبادرات الإيجابية، المبادر لا يكون المدير الفعلي، والمديرية تقدر حقه وإسهامه». وتجدر الإشارة إلى أن رونتسكي عمل جاهدا خلال توليه منصب الحاخام العسكري للجيش الإسرائيلي على زرع أفكار الصهيونية - الدينية لدى الجنود النظاميين، من خلال دورات ودروس وكتيبات كانت وحدة الحاخام العسكري توزعها على الجنود. ويعتبر رونتسكي كمن يملك خبرة واسعة وطويلة في هذا المجال. وهو ينشط الآن في المديرية بسبب قربه من بينيت. ويدفع ليفانوف حاليا بمبادرة جديدة للمديرية تحت عنوان «مشروع الصهيونية واليهودية»، وغايتها «عقد لقاءات دراسية ثابتة حول مصادر اليهودية لمطوعين ونشطاء ثابتين في المنظمات التي تنشط في أنشطة صهيونية مثالية». كذلك يدفع برنامجا جديدا باسم الفن واليهودية، من

كإجراء في التريبة»، إلى جانب «نشاط ترفيهي ونشاط لتقريب القلوب وتقوية روح الشعب».

ويتبين أن هذه الجمعية تأسست في العام ١٩٩٣ كـ«توراة»، وهي مؤسسة دينية تشمل مدرسة أو معهدا تعليميا يتم التركيز فيها على دراسة التوراة، وجميع «النوى التوراتية» في إسرائيل تنتمي للتيار الصهيوني - الديني - القومي اليميني المتطرف، ويتم غرز هذه «النوى» في قلب المدن، وخاصة في الأحياء التي يسكنها العلمانيون. وفي العقدين الأخيرين، تم زرع «نوى» كهذه في قلب أحياء عربية في يافا وعكا وبتسيرت عيليت، قرب الناصرة، وتشكل أنشطتها الصاخبة، وخاصة على خلفية قومية مثل الرقص بأعلام إسرائيل وهتافات قومية، مصدر استفزاز للعرب. وهي تزرع في الأحياء العربية بشكل مشابه إلى حد كبير للبور الاستيطانية في الأحياء الفلسطينية في القدس المحتلة.

وأحد مؤسسي جمعية «بيت موريا» هو عضو الكنيست عن حزب «البيت اليهودي»، أفي فورتسمان، الذي يشغل منصب نائب وزير التربية والتعليم. وبموجب بنود مختلفة للميزانية، تحصل هذه الجمعية على دعم مالي من وزارة التربية والتعليم والاقتصاد، ووفقا لمعطيات وزارة المالية، فقد حصلت الجمعية على دعم بمبلغ ٢ ملايين شيكل في العام ٢٠١٣. كذلك فإنه في محضر جلسة عدت في وزارة الخدمات الدينية لإقرار التعاون مع جمعية «بيت موريا» قيل إن هذه الجمعية هي الأنسب لتنفيذ برنامج «تعزير الخلية العائلية» من جميع الجمعيات الأخرى، لكن المحضر لم يذكر اسم أي جمعية أخرى.

وعقدت «المديرية» من أجل الهوية اليهودية، اجتماعات مع منظمات يهودية أرثوذكسية، بادعاء إجراء تدقيق في ملاءمتها لتنفيذ مشاريع وبرامج للمديرية. لكن هذه المنظمات لم تحصل على أي تكليف من المديرية، إذ تبين أنها منفتحة وتؤمن بالتعددية الفكرية ولا تنتمي للتيار الصهيوني - الديني. ووصف المسؤولون فيها الاجتماعات مع المديرية بأنها كانت «لقاءات تعارف» ليس أكثر.

وتبين أن ثلاثة من أصل ستة برامج وضعتها «المديرية» من أجل تعزير الهوية اليهودية، وتمت المصادقة عليها، تنفذها مع منظمات أو جمعيات لديها «نوى توراتية»، وهي «بيت موريا» و«هنكوداه هيهوديت»، (النقطة اليهودية) و«كيرن هكهيولوت» (صندوق المجتمعات)، وهذه الأخيرة تشكل سقفا لحوالي ٨٠ «نوى توراتية» ويرأسها الحاخام داني ترزور، وهو رئيس لجنة الدستور في حزب «البيت اليهودي»، وأحد أكثر الأشخاص المقربين من رئيس هذا الحزب، نفتالي بينيت.

وتتولى «هنكوداه هيهوديت» المسؤولية عن برنامج «تقوية تأثير الكنس في المجتمع»، فيما تتولى «كيرن هكهيولوت» المسؤولية عن «الشبكة الاجتماعية لتقريب القلوب»، والتي تعقد لقاءات بين عائلات متدينة وعلمانية. ويجري تنفيذ برنامجين آخرين، هما من أجل تعميق الهوية اليهودية بين طلاب الجامعات، و«مركزي موضوع اليهودية في المجتمعات»، بالتعاون مع جمعيتين من التيار اليهود الأرثوذكسي.

يسعى حزب «البيت اليهودي» برئاسة وزير الاقتصاد ووزير الخدمات الدينية الإسرائيلي، نفتالي بينيت، إلى استغلال وجوده في الحكومة وتولي نواب منه مناصب وزارية لتحويل ميزانيات لخدمة رؤيته السياسية القومية المتطرفة، وتوسيع قاعدة مؤيديه، وبالتالي ناخبيه، بين الجمهور اليهودي. وفي الوقت نفسه، يسعى مندوبو هذا الحزب إلى إبعاد كل من يتعارض فكره مع فكر «البيت اليهودي»، الذي يمثل التيار الصهيوني - الديني الاستيطاني. وتأتي هذه الخطوات في إطار دخول التيار الصهيوني - الديني إلى مراكز القوة السياسية في إسرائيل والتأثير على صناعة القرار.

وفي هذا السياق تدفع «المديرية» من أجل الهوية اليهودية» التابعة لوزارة الخدمات الدينية، في الأسابيع الأخيرة، سلسلة من المشاريع الجديدة، وبينها مشروع «الصهيونية والعبرية» وشبكة «مراكز الهوية اليهودية» في أنحاء البلاد. وهذا إضافة إلى برامج جرت المصادقة عليها في بداية العام الحالي وأصبحت في مراحل التطبيق، وتشمل تفعيل مراكز لتعزير الخلية العائلية من خلال توجه يهودي». ويشرف على هذه المشاريع رئيس المديرية الجديد، إيلي ليفانوف، إلى جانب الحاخام العسكري الأسبق، أفيحي رونتسكي، المقرب من بينيت، والذي اتهم بتسريب معلومات عسكرية إلى بينيت بالاحتيال وبصورة غير قانونية، أثناء العدوان الأخير على قطاع غزة.

وقبل لدى المصادقة على برنامج «تعزير الخلية العائلية»، في بداية العام الحالي، إن «مصطلحات العائلة اليهودية» أو «البيت اليهودي» تعال وتذكر سوية في سياقات كثيرة باللغة العبرية وهذا ليس غريبا، والهدف المعن لهذا البرنامج، وفقا لتقرير نشرته صحيفة «هاترس» قبل أسبوعين، هو «معالجة المشاكل قبل نشوئها، بواسطة إقامة قاعدة تراقف الأزواج قبيل الزواج وبعد ذلك قبيل أن يصبح الأزواج آباء لأولاد».

وتشمل هذه القاعدة «إقامة وتفعيل مراكز للعائلة تنطلق من رؤية يهودية وذات انتشار قطري... وبناء منظومة معلمين ومرشدي مجموعات في مجالات العلاقة بين الزوجين، الأبوة، تربية الأولاد، (حل) أزمت في الحياة الزوجية وما شابه». ووفقا للبرنامج، تعمل مراكز العائلة على عقد اجتماعات للزواج في موضوع التربية والعائلة، وتهيئ مرشدين لتربية الأولاد، بواسطة «ورشات عمل وهيئات ولقاءات تتمحور حول موضوع العزوبة والتوسط في الخطوبة».

جمعيات يمينية

واختيرت من أجل تنفيذ هذا المشروع جمعية «بيت موريا»، التي تنشط في جنوب البلاد. وتم وصف هذا البرنامج على أنه مبادرة مشتركة، وتتقاسم تمويله وزارة الخدمات الدينية والجمعية، بمبلغ ٣٦ مليون شيكل. وبالنسبة للحكومة فإن مشروعها كذا يفرغ عليها تكاليف ويعفيها من نشر مناقصة. والأهم من ذلك، وفقا لهاترس هو أنه من الناحية القانونية بإمكان الحكومة التهرب من إشراك جهات أخرى، مثل جمعيات تمثل وجهات نظر منفتحة وليبرالية وتعددية وغير أرثوذكسية.

وأبلغت جمعية «بيت موريا» مسجل الجمعيات أن أهدافها تشمل «غرس مصطلحات وقيم يهودية لدى الأولاد وأبناء الشبيبة في سن ١٦ - ٢٨ عاما

تقرير جديد لمنظمة «يش دين» عن أعمال الحراسة و«حفظ الأمن» في المستوطنات:

«فضاء متوحش». صلاحيات واسعة للمستوطنين في مجال «الحراسة»، دون رقابة أو إشراف!

«قوات شبه عسكرية» تعمل في المستوطنات، تمولها وزارة الدفاع الإسرائيلية، يزودها الجيش بأسلحته وتخضع مباشرة. للمستوطنات ذاتها التي تعتبر المشغل المباشر لها! هذا الوضع يؤدي إلى نشوء بؤر احتكاك عديدة ووقوع مواجهات، يومية تقريبا، بين أفراد فرق التنسيق الأمني وفرق الحراسة الاستيطانية هذه، من جهة، وبين السكان الفلسطينيين عامة، والمزارعين منهم خاصة، من جهة ثانية، وخاصة حينما يقوم هؤلاء «الأميون» في حالات كثيرة، متكررة ومتنوعة، بمنع المزارعين الفلسطينيين من فلاحة أراضيهم، بل من مجرد الوصول إليها وبتيج للمستوطنين، أيضا، الاستيلاء على أراض فلسطينية خاصة ثم البناء عليها، دونما رقيب أو حسيب، وعلى نطاق واسع»



الاستيطان، استباحة متواصلة.

وفي التوصيات، تطالب «يش دين» في تقريرها السلطات الإسرائيلية المعنية بالتحرك السريع لإعادة صلاحيات الأمن والحراسة وتطبيق القانون إلى أيدي الأذرع والهيئات الحكومية الرسمية المسؤولة، قانونيا، عن تطبيق القانون بما يتيح المراقبة والإشراف الفاعلين على كل ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان أو حالات انتهاكها.

وسعيا إلى تقليص تعارض المصالح الجوهري الكامن في مجرد وجود هذه «القوات شبه العسكرية» وفي أنشطتها وصلاحياتها، وظالما لم تتم إعادة هذه الصلاحيات إلى الهيئات والأذرع الحكومية والرسمية المختصة بتطبيق القانون في المناطق المحتلة (الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية في لواء «يهودا والسامرة»)، توصي «يش دين» باتخاذ الإجراءات التالية، بصورة فورية وعاجلة:

وضع أنظمة وإصدار أوامر خاصة تقضي بأن يتحمل الجيش الإسرائيلي، وحده فقط، مسؤولية تعيين وتشغيل مسؤولي الأمن والحراسة في المستوطنات، من خلال تفضيل أشخاص من غير المستوطنين أنفسهم لهذه المهمة.
أن يقوم الجيش بصياغة وإصدار أنظمة وأوامر خاصة تنقر، على نحو واضح وصريح، إلحاق مسؤولي الأمن والحراسة في المستوطنات بالألوية العسكرية المختلفة وخضاعتهم لمسؤوليتها المباشرة، إلى جانب عدم السماح لهؤلاء المنتشرة في داخل المستوطنات أو في مناطق قريبة منها.
اتخاذ إجراءات محددة وثابتة، من خلال أنظمة وأوامر خاصة، تأديبية أو جنائية، طبقا للظروف والملايسات، في أي حادث يقوم مسؤول الأمن أو الحراسة في المستوطنة بتجاوز صلاحياته أو بخرق القانون.
وفي هذا السياق، ينبغي محاكمة ومعاقبة أي فرد من هذه الفرق في حال تجاوزه حدود «منطقة الحراسة» التي خُذت له أو في حال استخدام سلاحه بما يخالف الأنظمة والتعليمات.

القانون الدولي وتنطوي على عملية نهب واسعة للأراضي الفلسطينية. ومن هنا، فإن منح هذه الصلاحيات لمجموعات مصلحة كهذه ترفض أحكام القانون الدولي، أصلا وجهرا، يعكس حالة الفوضى السلطوية الإسرائيلية في كل ما يتعلق بتطبيق القانون في أنحاء الضفة الغربية».
وتعتقد منظمة «يش دين» أن نشاط هذه «القوات شبه العسكرية» ليس أنه لا يخدم النظام العام وسيادة القانون من الضفة الغربية فقط، بل يعود بضرر جسيم عليها، ما يؤدي بالتالي إلى إضعاف قدرة إسرائيل على تنفيذ واجباتها في حماية الفلسطينيين وممتلكاتهم، وفق ما تقتضيه أحكام القانون الدولي.

على الدولة استعادة هذه الصلاحيات!

يؤكد تقرير «يش دين»، في باب «التلخيص والتوصيات» أن منظومة فرق الأمن والحراسة في المستوطنات وفي البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية تجسد انعدام الحياء من جانب السلطات الإسرائيلية في ما يتصل بتطبيق القانون في المناطق الفلسطينية، إلى درجة إفراغ مصطلح «سيادة القانون» من أي مضمون. ذلك أن هذه المنظومة تمثل التناقض الدائم بين المشروع الاستيطاني، من جهة، وواجبات إسرائيل في مجال حماية الفلسطينيين في الضفة الغربية والمس بحقوقهم، من جهة أخرى. فالمستوطنات والنقاط الاستيطانية العشوائية هي بمثابة بؤر واسعة لانتهاك حقوق السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، وهي تشكل، أيضا، مصدرا دائما للاحتكاكات والصدامات المتواصلة على الخفية، وبسبب، الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، ولا تزال تتخذها، في مجال نهب الأراضي الفلسطينية لأغراض الاستيطان ولصالح مستوطنها (بما ينطوي عليه من مس بحق الفلسطينيين في الملكية والتملك) وتسبب اعتداء متواصل على الحق في المساواة، الحق في مستوى معيشي لائق، الحق في حرية الحركة والتنقل والحق في تقرير المصير.

جهة، وجنود الجيش العاملين في المستوطنات أو قوات عسكرية أخرى، من جهة ثانية، فضلا عن كل ما يتعلق بالمناطق والحدود الجغرافية التي ينسج لهذه الفرق «شبه العسكرية» بالتحرك والعمل في نطاقها.

وفي إطار حالة الفوضى البنوية والهرمية هذه، تتوزع المسؤولية عن عمل هذه «القوات شبه العسكرية»، في الوقت الراهن، بين ثلاث جهات لا تلتقي مصالحها المشتركة دائما، بل قد تنشأ حالات من تضارب المصالح فيما بينها أحيانا كثيرة، وهي: وزارة الدفاع التي تمول نشاط هذه الفرق وعملها، الجيش الذي يفترض به الإشراف المباشر على عملها وممارساتها، والمستوطنات ذاتها التي تعتبر المشغل المباشر والرسمي لأفراد هذه «القوات».

وفي تموز من العام ٢٠٠٩، تم تعديل الأمر العسكري الخاص بأعمال الحراسة في المستوطنات، إذ صدرت مجموعة جديدة من الأوامر العسكرية التي وضعت وعُرفت حدودا مختلفة لما سمي «منطقة الحراسة» للحراس في كل واحدة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية العشوائية، لكنها (الحدود) لم تكن مطابقة للحدود البلدية وللمناطق النفوذ البلدية الرسمية لتلك المستوطنات، وكانت النتيجة العملية لهذه الأوامر (التي حددت «مناطق الحراسة»)، في التطبيق الميداني، شرعة ارتكاب المخالفات، المؤسساتية وغير المؤسساتية، في كل ما يتعلق بإنشاء بؤر استيطانية جديدة وبتوسيع حدود ومناطق المستوطنات القائمة («القانونية»)، بما ينطوي على سلب أراض فلسطينية جديدة والاستيلاء عليها، ثم البناء غير القانوني في تلك الأراضي على نطاق واسع، وفي خلال الانتهاك اللفظ والصريح، في كثير من الحالات، للأوامر العسكرية وللقرارات القضائية الصادرة عن المحاكم المختلفة، بما فيها «محكمة العدل العليا».

ويؤكد تقرير «يش دين» أن منح هذه «القوات شبه العسكرية»، التي هي مجموعات استيطانية ذات مصلحة مباشرة في الواقع، صلاحيات واسعة كهذه في مجال «فرض وتطبيق القانون»، بما في ذلك صلاحيات شرطية تشمل استخدام القوة، إجراء التفتيش وتنفيذ الاعتقالات، يمثل قلبا لمصطلح «سيادة القانون»، رأسا على عقب. فالسلطات الإسرائيلية المختلفة، المدنية والعسكرية، التي «أخفقت» في فرض القانون في الضفة الغربية المرة تلو الأخرى، وبنقل صلاحياتها في هذا المجال إلى محتلين عن مجموعات المستوطنين، ذات العلاقة والمصلحة المباشرة، إنما تتجاهل ليس فقط أحكام ونصوص القانون الدولي في كل ما يتعلق بمسؤوليات وواجبات سلطات الاحتلال تجاه المناطق الخاضعة لاحتلالها العسكري، بل تتجاهل أيضا، بصورة علنية وفضة، التشريعات العسكرية الإسرائيلية الخاصة بالمناطق الفلسطينية المحتلة، في كل يتعلق ببناء غير القانوني (في المستوطنات)، الاستيلاء غير القانوني على الأراضي والسيطرة عليها ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وفلاحتها، وثمة دلالات هدامة في عملية الطمس والتشويه المتعمدة هذه لمصطلحات أساسية في مجال «سيادة القانون»، وفي مقدمتها المساواة أمام القانون التي تعني منع التمييز والمحاباة في تطبيقه. ذلك أن هذه العملية قد منست، ولا تزال تمتش، بحقوق الفلسطينيين الملكية وبحقهم في فلاحة أراضيهم والاسترزاق منها.

ويشدد التقرير على أن «تفعيل قوات شبه عسكرية كهذه هو جزء من نهج أوسع، منذ أواسط الثمانينيات، تجري عملية خصخصة حقيقة للصلاحيات الحكومية الرسمية في مجال تطبيق القانون، بما فيها صلاحيات الحكومة الأساسية والصمرية في أي نطاق ديمقراطي في كل ما يتعلق باستخدام القوة، إذ يتم نقل هذه الصلاحيات إلى مجموعات فئوية ذات مصالح مباشرة، وكما جرت عمليات خصخصة مماثلة في داخل إسرائيل في مجالات مختلفة، كذلك هي الحال هنا إذ تجري عملية الخصخصة هذه دونما رقابة حقيقية ودون فحص إسقاطاتها ونتائجها، فضلا عن ذلك، ثمة لخصخصة الصلاحيات الشرطية وصلاحيات تطبيق القانون ووضعها في أيدي مجموعات مصلحة إيديولوجية آثار أكثر ضررا حينما تجري في منطقة خاضعة للاحتلال، حيث أن إقامة المستوطنات، بحد ذاتها، قد تمت من خلال الانتهاك الصارخ لأحكام

ليس من الطبيعي أن يبحث المرء العاقل عن «سيادة القانون» في ظل الواقع الاحتلال والاستيطاني السائد في المناطق الفلسطينية، وخاصة في الضفة الغربية. غير أن ما تجيزه السلطات الإسرائيلية، المدنية والعسكرية -الأمنية على اختلاف أذرعها ومستوياتها، من «أنظمة» وممارسات ميدانية دونما حسيب أو رقيب يحول الواقع بحجمه إلى «فضاء متوحش»، كما يقول عنوان التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة «يش دين» الإسرائيلية (منظمة متطوعين لحقوق الإنسان) في منتصف شهر أيلول الأخير وخصمته لرصد ومعالجة ظاهرة قديمة، لكنها مستفحلة، في المستوطنات الكولونيالية المنتشرة على طول مناطق الضفة الغربية وعرضها تتمثل في خصخصة صلاحيات الأمن وتطبيق القانون ووضعها بين أيدي «مسؤولي الأمن العاملين في المستوطنات والبؤر الاستيطانية العشوائية».

ويتناول تقرير «يش دين» هذا، الذي يحمل عنوان «الفضاء المتوحش - نقل صلاحيات العمل الشرطي والأمني لمركزي (مسؤولي) الأمن العسكريين في المستوطنات والبؤر العشوائية»، عمل هؤلاء المسؤولين عن التنسيق الأمني اليومي، ومنظمة العلاقات التي تحكم عملهم، صلاحياتهم وأنشطتهم، بما يبين على نحو جلي وفاضح حالة الفوضى «السلطوية» العارمة السائدة في كل ما يتصل بتطبيق القانون في تلك المناطق، علاوة على ما يشكله «جهاز مركزي الأمن» هذا من فعل تفويضي لما يسمى «سيادة القانون» في الضفة الغربية إلى درجة أفراغها من أي مضمون حقيقي، بما يجسد - في المحصلة - جانبا إضافيا آخر من نقض دولة إسرائيل وأذرعها الاحتلالية واجبها الأساس، القانوني والسياسي، في كل ما يتعلق بحماية المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، كجزء من شعب واقع تحت الاحتلال.

ويؤكد التقرير حقيقة التناقض الصارخ في التبعية مسؤولي التنسيق الأمني الميداني وأفراد فرق الحراسة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، إذ أنها «قوات مدنية شبه عسكرية» تتألف من سكان المستوطنات والبؤر الاستيطانية العشوائية أنفسهم وتناط بها مهمات «حماية المستوطنات والبؤر الاستيطانية»، وفي إطار ذلك، يتم تعيين أفراد هذه الفرق والمجموعات من قبل المستوطنات نفسها ويعتبرون ممثلين لمصالحها المباشرة، هذا ما يعني أن المستوطنات - بمؤسساتها البلدية - هي المشغل المباشر لهؤلاء، هذا من جهة أولى. ولكنهم، من الجهة الأخرى، يخضعون لقانون «القضاء العسكري» السائد في مناطق الاحتلال ومزودون بالسلاح العسكري التابع للجيش، كما يتم تدريبهم من قبل الجيش أيضا، فيبدو - ظاهريا - أنهم يخضعون لرقابة الجيش وإشرافه، بينما الأمر ليس كذلك البتة، على الرغم من امتلاكهم صلاحية القيام بمهام شرطية بما فيها التفتيش والاعتقال واستخدام القوة.

صلاحيات واسعة دون رقابة وإشراف

ويؤدي هذا التناقض، إلى جانب انعدام أنظمة مكتوبة ومحددة لصلاحياتهم وضعت الإشراف المباشر على نشاطهم، إلى نشوء بؤر احتكاك عديدة ووقوع مواجهات، يومية تقريبا، بين أفراد فرق التنسيق الأمني وفرق الحراسة الاستيطانية هذه، من جهة، وبين السكان الفلسطينيين عامة، والمزارعين منهم خاصة، من جهة ثانية، وخاصة حينما يقوم هؤلاء «الأميون» في حالات كثيرة، متكررة ومتنوعة، بمنع المزارعين الفلسطينيين من فلاحة أراضيهم بل من مجرد الوصول إليها.

وكانت دولة إسرائيل قد بدأت بتشكيل وتفعيل «قوات شبه عسكرية» كهذه في المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية ابتداء من العام ١٩٧١، ولكن، وعلى الرغم من مرور ما يزيد عن أربعين عاما، لا تزال جوانب أساسية من عمل هذه «القوات» ونشاطها تنحقر إلى معايير وأنظمة محددة تنظمها وتضفيها في إطار بنوي وقانوني واضح. ومن هذه، مثلا، انعدام قواعد ومعايير تحدد مهمة الجيش ومسؤوليته في الإشراف على تعيين مسؤولي التنسيق الأمني وفرق الحراسة وطبيعة العلاقة ما بين أفراد هذه الفرق من

ارتفاع حاد في معدل الولادات لدى اليهود يسد الفجوة مع العرب!

«ارتفاع معدل الولادات يجمّد نسبة الفلسطينيين في إسرائيل من إجمالي السكان من دون فلسطيني القدس»:الارتفاع الحاد ناجم أساسا عن استمرار ارتفاع معدل الولادات لدى «الحريديم» وأيضاً لدى التيار الديني الصهيوني واستمرار تراجعه لدى اليهود العلمانيين»التراجع المستمر بين العرب يأتي بالأساس في عشائر الجنوب بعد أن تراجع في الوسط والشمال منذ سنوات»إسرائيل قد تبدي «ارتياحا» لكن في الغرف المغلقة هناك قلق بالغ من طبيعة المجتمع اليهودي المستقبلية»٤٩٪ من اليهود يعيشون في منطقة تل أبيب والمركز*العرب في منطقة الجليل ٥٥٪ رغم مخططات تهويد الجليل والنقب*

كتب برهوم جرابيسي:

يظهر من تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، الصادر بمناسبة الأعياد العبرية، أن تزايد الولادات بين اليهود، يجمّد تقريبا، في العامين الأخيرين، زيادة نسبة الفلسطينيين من بين سكان إسرائيل، وهي ما تزال أقل من ١٨٪. إلا أن الارتفاع الحاصل والمتواصل في معدل ولادات اليهود، نابع فقط من ارتفاع معدل الولادات الحاد جدا بين اليهود المتزمتين (الحريديم) من اليهود من التيار الديني الصهيوني، وهذا ما يخلق المؤسسة الإسرائيلية تجاه المستقبل. ويبلغ عدد سكان إسرائيل حاليا، قرابة ٧٫٥ مليون نسمة، ويشكل الفلسطينيون منهم ما نسبته ١٧٫٨٪ من إجمالي السكان، وبلغ عددهم ١٫٤١٥ مليون نسمة، إلا أن الإحصائيات الرسمية تقول إن عدد سكان إسرائيل يبلغ حاليا ٨٫١٥٢ مليون نسمة، وبحسب الإحصائيات الرسمية، فإن نسبة العرب ٢٠٫٧٪، ولكن من بين هؤلاء أكثر بقليل من ٢٨٠ ألفا من فلسطينيي القدس المحتلة، وأكثر من ٢١ ألفا من سوريي مرتفعات الجولان المحتل، علما أنه حسب التقديرات، هناك أيضا قرابة ٢٦ ألفا من الفلسطينيين في القدس من ذوي «المواطنة الكاملة، من بينهم حوالي ١١ ألفا من فلسطينيي ٤٨، من سكان قرية بيت مسفا (شطر العام ١٩٤٨)، وهجرة داخلية، إضافة إلى نحو ١٥ ألفا من المقدسيين، الذين طلبوا وحصلوا على الجنسية الإسرائيلية الكاملة على مر السنين.

ويبلغ عدد اليهود وفق هذا التقرير، ١٠٤ مليون نسمة، بينما بلغ عدد الذين لا يتم تعريفهم يهودا، ٣٥٧ ألف نسمة، ومن بين هؤلاء ما بين ٧٠ ألفا إلى ٧٠ ألفا من المسيحيين الذين هاجروا مع عائلات يهودية، أو أن أصولهم يهودية، وكانوا ضمن الهجرة الكبرى في سنوات التسعين.

ويستدل من التقرير أن نسبة تكاثر المواطنين العرب تبلغ حاليا نحو ٢٫٣٪، مقابل ١٫٧٪ لدى اليهود، ولكن هذه النسبة كانت أكبر بكثير وهي تقلصت سنويا، فعلى سبيل المثال، كانت نسبة تكاثر العرب في العام ٢٠١٢، نحو ٢٫٦٪، وتساهم الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، رغم «ضآلتها»، في سد فجوة التكاثر، إذ وصل إلى إسرائيل في العام الماضي إلى إسرائيل ١٦٨٨ من أبناء الديانة اليهودية، وهذا يعد من أدنى معدلات الهجرة السنوية، وهي حال قائمة منذ ثماني سنوات.

وكان المواطنون العرب يشكلون حتى مطلع سنوات التسعين ما يزيد عن ١٨٪ من السكان، ولكن هذه النسبة تراجعت مع تدفق الهجرة الضخمة إلى إسرائيل

في سنوات التسعين وحتى سنوات الألفين الأولى، وهبطت إلى نحو ١٦٪، ثم عادت إلى مسار الارتفاع ابتداء من العام ٢٠٠٦، وحتى العام الماضي، ومن أبرز مؤشرات جمود نسبة المواطنين العرب حاليا، هو الارتفاع الحاد في معدل الولادات بين اليهود، وحتى أنه قريبا سيسد الفجوة القائمة، على ضوء تراجع الولادات لدى العرب، وارتفاعها بين اليهود المتزمتين (الحريديم) والمتدينين من التيار «الديني الصهيوني».

وحسب تقرير مكتب الإحصاء، فإن معدل الولادات بين العرب في العام الماضي ٣٫١ ولادة لكل امرأة عربية، مقابل أكثر بقليل من ٣ ولادات لدى الأم اليهودية، علما أن التقرير يتعامل مع المواطنين في هذه المقارنة، على أساس ديني، مسلمات ومسيحيات ودرزيات، بينما الفارق الأساس في معدل الولادات بين العرب، لا يعود إلى العامل الديني، بل بشكل خاص الخلفية الجغرافية وطابع المجتمع، إذ يرتفع معدل الولادات بين عشائر الجنوب في النقب، ثم تراجع كلما اتجهنا إلى شمال البلاد.

ويظهر من التقرير التراجع الحاد في معدل الولادات بين العرب، فحتى قبل خمس سنوات، كان المعدل ٣٫٦ ولادات لكل امرأة، مقابل ٣٫٧ ولادة لكل امرأة يهودية، وفي سنوات السبعين كان معدل الولادات بين المواطنين العرب نحو ٧٫١ ولادة امرأة عربية، مقابل ٣٫٢٨ ولادة لكل امرأة يهودية.

وتشير هنا إلى أن معدل الولادات بين «الحريديم» في حدود ٧ ولادات لكل امرأة، وه ولادات لدى المرأة من التيار الديني الصهيوني، بينما معدل الولادات لدى النساء العلمانيات، بات يقل عن ٤٫١ ولادة لكل امرأة.

وولد في العام الماضي أكثر من ١٦٥ ألف مولود، من دون فلسطينيي القدس، وكانت نسبة المواليد العرب ٢٠٪، بدلا من ٢٤٪ حتى قبل خمس سنوات، وحسب التقرير، فقد بلغت نسبة وفيات الأطفال المواليد في إسرائيل في العام الماضي ٢٠١٣، نحو ٣٫١ طفل من أصل كل ألف ولادة، مقابل ٤٫٩ حالة وفاة، لكل ألف طفل في العام ٢٠٠٣، وبلغت نسبة وفيات الأطفال المواليد بين العرب ١٫٦ طفل من أصل كل ألف طفل عربي مولود، ويهبط المعدل إلى ٢٫٣ حالة وفاة بين كل ألف مولود يهودي، وأساس الوفيات لدى العرب بين عشائر صحراء النقب. ويقول التقرير إنه على الرغم من ذلك، فإن الفجوة بين العرب واليهود تقلصت بعض الشيء، مقارنة مع ما كان في العام ٢٠٠٠.

وفي حين يبدو سد الفجوة «إيجابيا» من ناحية إسرائيل، إلا أن مصدر «سد الفجوة»، يشكل قلقا كبيرا لإسرائيل والحركة الصهيونية، وهذا ما يظهر بشكل

دائم في سلسلة الأبحاث والتقارير، إذ أن إسرائيل قلقة من الازدياد المضطرب «الحريديم» الذين يشكلون اليوم ما نسبته ١٥٪ من اليهود في إسرائيل، ونحو ١٣٪ من إجمالي السكان، وحسب بحث جغرافي في جامعة حيفا فإن «الحريديم» قد يضاعفون نسبتهم بعد عشرين عاما من الآن، وينبع القلق من طبيعة مجتمع «الحريديم» المنفصل على نفسه اقتصاديا واجتماعيا، وهم يناهضون الصهيونية من منطلقات دينية، رغم توجهاتهم السياسية اليمينية.

كذلك فإن المؤسسة الإسرائيلية تنظر بقلق «ساکت»، إن صغ التعبير، أيضا لارتفاع نسبة المتدينين من «التيار الديني الصهيوني»، وحسب بحث جامعة حيفا في خريف العام ٢٠١٠، فإن «الحريديم» والمتدينين الصهاينة، يشكلون أغلبية في إسرائيل مع حلول العام ٢٠٣٠، ما يعني أنهم سيشكلون أكثر من ٦٠٪ من إجمالي اليهود، وهناك تخوف، حسب البحث، من أن يشكل هذا عقبات أمام المجتمع العلماني العصري، وتكثر الهجرة اليهودية أكثر إلى منطقة تل أبيب الكبرى، ومن هناك إلى مغارة البلاد.

معدل الأعمار والتناثر السكان

يبلغ معدل حياة الإنسان في إسرائيل نحو ٨٤ عاما وللرجال ٨١ عاما، ويزيد معدل أعمار اليهود بعام عن هذا المعدل، وتقل بثلاث سنوات لدى العرب، وهذا انعكاس لمستوى المعيشة السيه لدى العرب، كانعكاس مباشر لسياسة التمييز التي تشمل كافة مرافق الحياة، وارتفاع معدلات الحياة انعكس مباشرة على ارتفاع نسبة المتقدمين بالسن. ويقول التقرير إن نحو ٣٠٪ من المواطنين في إسرائيل يقل عمرهم عن ١٨ عاما، بينما من هم أعمارهم ٦٥ عاما وما فوق، بلغت نسبته ١٠٫٦٪، ونسبة من هم في عمر ٧٥ عاما وما فوق ٤٫٩٪، بينما كانت نسبتهم في سنوات التسعين الأولى من القرن الماضي ٣٫٣٪.

يذكر هنا أن سلسلة من التقارير الإسرائيلية في العامين الأخيرين تعاملت مع ارتفاع معدلات الحياة كمصدر «قلق» ويهدد مؤسسة الضمان الاجتماعي بسبب خصصات الشيخوخة، وصناديق التقاعد بسبب الارتفاع التقاعدي، ما قاد إلى مطالبات متجددة لرفع سن التقاعد للرجال إلى ٧٠ عاما بدلا من ٦٧ اليوم، و٦٤ للنساء بدلا من ٦٢ اليوم، ومطالبات حتى بأن لا يكون التقاعد «الإزاميا»، لمن يريد الاستمرار في عمله.

ويقول التقرير إن السبب الأكبر للوفيات في إسرائيل، هو أمراض السرطان على أشكالها، وكانت نسبته ٢٥٪ من إجمالي أسباب الوفيات، وهذا واقع مستمر

في السنوات الأخيرة، بينما هبطت نسبة أمراض القلب عن ١٥٪ بقليل، بفعل تطور الطب في مجال أمراض القلب، علما أنه حسب تقرير عالمي فإن معدل حياة مرضى السرطان في إسرائيل، هو الأعلى في العالم ويصل إلى ٥ سنوات بالمعدل، من بينهم من يشفى بالكامل.

وبلغت نسبة الوفيات من الجلطة الدماغية ٦٪، وأمراض السكري ٥٫٥٪، بينما ٤٫٥٪ توفوا لأسباب ليست مرضية، مثل حوادث طرق وقتل وغيرها

وتظهر من تقرير انتشار السكان الكثافة الكبيرة لليهود في منطقة المركز، وفي قلبها مدينة تل أبيب وجوارها، وضعف انتشار اليهود في منطقتي الشمال (الجليل) والجنوب (النقب وحتى مدينة إيلات)، رغم مخطط حكومة إسرائيل منذ سنوات طوال لتهويد هاتين المنطقتين، لتحتل ذات أغلبية يهودية، لكن في منطقة الشمال تفوق نسبة العرب ٥٥٪، مقابل أقل من ٤٥٪ من اليهود.

ويقول التقرير إن ٤٩٪ من اليهود في إسرائيل يعيشون في منطقة المركز، وهي الممتدة من مدينة الخضيرة وحتى جنوب منطقة تل أبيب، وهؤلاء يشكلون ما يزيد عن ثلاثة ملايين نسمة، ويضاف اليهم ١١٪، أي أكثر من ٦٦٠ ألفا، في مدينة القدس والمستوطنات والبلدات المحاذية لها، ما يعني أن ٦٠٪ من اليهود يتركزون في منطقتين قريبتين في وسط البلاد.

وتشهد مدينة تل أبيب وجوارها حالة الاكتظاظ الأكبر في إسرائيل، إذ يعيش ٧٧٣٣ نسمة على كل كيلومتر مربع واحد، بينما في منطقة المركز، الغلاف الخارجي لمنطقة تل أبيب، فإن الكثافة هي ١٥٢٧ نسمة على كل كيلومتر مربع واحد، ونسبة مماثلة في القدس بشقيها، وفي منطقة حيفا الكبرى ١١٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع، بينما في منطقة الجليل شمالا، ٣٠٠ نسمة لكل كيلومتر، وفي الجنوب الصحراوي، ٨٢ نسمة على كل كيلومتر.

وعلى مستوى المدن، فإن الكثافة تبرز في مدن اليهود «الحريديم»، وأولها مدينة بني براك، في منطقة المركز، إذ تصل فيها الكثافة إلى ٣٤٢٦ نسمة على كل كيلومتر مربع، تليها مدينة غفعاتيم (علمانية)، المتصلة مباشرة بمدينة تل أبيب، ١٥٧٠٠ نسمة على كل كيلومتر مترعب.

وكان في إسرائيل في العام الماضي ٢٫٣١٢ مليون عائلة، وهذا أكثر بنسبة ٢٫١٪ عما كان في العام ٢٠١٢، وهي زيادة أكبر من نسبة التكاثر العامة (١٫٩٪) و٨٣٪ من العائلات في إسرائيل يهودية، و٤٪ عربية، و٣٪ عائلات إما من لا يعترف بيهوديته أو من شعوبه وأديان أخرى.

على هامش «المشهد»

إسرائيل تعزز إجراءاتها في المعابر الحدودية بهدف منع دخول مصابين بفيروس الإيبولا

عززت إسرائيل إجراءاتها في المعابر الحدودية بهدف منع دخول مصابين بفيروس الإيبولا إلى البلاد. ووفقاً لهذه الإجراءات سيتم توجيه أسئلة إلى المسافرين الذين يصلون إلى إسرائيل من ليبيا وغينيا وسيراليون حول حالتهم الصحية، كما سيتم تعليق لافتات في المعابر تتضمن معلومات حول هذا الفيروس الفتاك.

وقال بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية إن بنيامين نتنياهو عقد صباح أول من أمس (الأحد) اجتماعاً خاصاً لبحث الخطوات الواجب اتخاذها لمنع تفشي فيروس الإيبولا. وجرى عقد هذا الاجتماع بعد اجتماع آخر عقد الأسبوع الفائت وخصص للإطلاع على وتيرة الاستعدادات التي تقوم بها السلطات المختصة في حال وصول مريض يحمل هذا الفيروس إلى إسرائيل.

وتقزز في اجتماع أول من أمس استجواب المسافرين الذين يصلون إلى إسرائيل من كل من ليبيا وغينيا وسيراليون، وهذه هي الدول الثلاث التي يتعرض كل من يصل منها إلى احتمال كبير للإصابة بهذا المرض. وسيتم استجواب المسافرين الذين يصلون إلى جميع المعابر الحدودية الإسرائيلية ومنها الجوية والبحرية والبرية، وبالإضافة لهذا سيتم في هذه المعابر نصب لافتات استعلامية حول هذا الأمر باللغات العبرية والعربية والإنكليزية والفرنسية.

وشارك في الاجتماع ممثلون عن وزارات الصحة والمواصلات والداخلية والخارجية والعدل وسلطة المطارات والشرطة والجيش الإسرائيلي.

وقال رئيس الحكومة في ختام الاجتماع إن دولة إسرائيل تعد العدة من أجل إيقاف دخول مرضى الإيبولا إلى حدودها قدر الإمكان، وأشار إلى أن هذا يتم في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل حماية حدود الدولة من المتسللين غير الشرعيين ومن «الإرهاب».

وذكر بيان ديوان رئيس الحكومة أنه عقد مساء أول من أمس اجتماع بين ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين لمناقشة سبل التصدي المشترك لخطر تفشي مرض الإيبولا الفتاك في منطقة الشرق الأوسط.

وأوضح البيان أن هذا الاجتماع عقد في إطار اللجنة المدنية المشتركة الإسرائيلية- الفلسطينية وحضره منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة اللواء يوعاف مردخاي وممثل وزارة الصحة الإسرائيلية وممثلو السلطة الفلسطينية الضفة الغربية وقطاع غزة ومدرب منظمة الصحة العالمية لدى السلطة الفلسطينية.

وتقرر عقد اجتماعات أخرى لمتابعة هذا الموضوع وتبادل المعلومات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

محافظة المصرف المركزي: الاقتصاد الإسرائيلي شهد

بعض التباطؤ في النمو من جراء عملية «الجرف الصامد»

قالت محافظة مصرف إسرائيل المركزي كرنيت فلوغ إن الاقتصاد الإسرائيلي شهد مؤخراً بعض التباطؤ في النمو من جراء التطورات الاقتصادية العالمية وعملية «الجرف الصامد» العسكرية التي قام الجيش الإسرائيلي بشنها في قطاع غزة يوم ١٠ تموز الفائت واستمرت ٥٠ يوماً.

وجاءت أقوال فلوغ هذه في سياق مقابلة أجرتها معها وكالة «رويترز» للأنباء على هامش المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنعقد في العاصمة الأميركية واشنطن، وتوقعت فيها أن تحقق المرافق الاقتصادية في إسرائيل نمواً بنسبة ٢.٣٪ خلال العام المقبل.

وأبدت محافظة مصرف إسرائيل المركزي تأييدها لمواصلة خفض نسبة الفائدة المصرفية أو اتخاذ وسائل غير تقليدية أخرى من أجل إعادة التضخم المالي إلى وضعه الطبيعي.

الشرطة الإسرائيلية تشبته في أن ثلاثة شبان من يافة الناصرة

تسللوا إلى سورية من تركيا وانضموا إلى تنظيم «داعش»

قال بيان صادر عن الناطق بلسان الشرطة الإسرائيلية إن الشرطة تشبته في أن ثلاثة شبان في العشرين من عمرهم من سكان قرية يافة الناصرة القرب من الناصرة تسللوا إلى سورية من تركيا وانضموا إلى تنظيم «الدولة الإسلامية» («داعش»).

وأضاف البيان أن الشبان الثلاثة سافروا إلى تركيا الأسبوع الفائت خلال عطلة عيد الأضحى المبارك، وأن صديقاً لهم كان معهم في تركيا أبلغ أقاربهم بقرارهم التوجه إلى سورية عقب عودته إلى البلد.

من ناحية أخرى، نفت عائلة الشاب أحمد محمد حبشي من قرية إكسال في الجليل مقتله في غرب العراق بعد انضمامه إلى تنظيم «داعش». وقالت العائلة إنها لا تعرف بعد مصير ابنها مؤكدة مع ذلك أنه موجود في العراق.

وكانت أنباء متفرقة قد أفادت بمقتل حبشي البالغ من العمر ٢٣ عاماً.

وأشارت بعض هذه الأنباء إلى أنه غادر إسرائيل مطلع العام الحالي إلى تركيا ثم تسلل إلى سورية فالعراق حيث قتل خلال المعارك الدائرة في محافظة الأنبار.

وأشار عدد من المواقع الإلكترونية الإخبارية إلى أن أربعة مواطنين عرب آخرين من إسرائيل تسللوا إلى سورية برفقة حبشي بينهم ربيع شحادة من مدينة الناصرة الملقب بـ«أبو مصعب الصفوري» والذي أصبح فيما بعد عضواً بارزاً في تنظيم «داعش».

وكان أحمد شوربجي من سكان مدينة أم الفحم في المثلث أدنى مؤخراً بالمشراكة في تدريبات عسكرية لحساب تنظيم «داعش» في سورية. واعتقل شوربجي فور عودته إلى إسرائيل في نيسان/ أبريل الفائت.

وتقدر الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عدد المواطنين العرب من إسرائيل الذين سافروا إلى سورية للقتال في صفوف التنظيمات الجهادية بنحو ٣٠ مواطناً.

ازدياد كبير في استخدام السلطات الإسرائيلية أوامر

مصادرة أملاك خاصة تابعة للفلسطينيين في الضفة

أظهر تقرير جديد لجمعية «مركز حماية الفرد» أن الأعوام الأخيرة شهدت ارتفاعاً كبيراً في استخدام السلطات الإسرائيلية في المناطق المحتلة أوامر مصادرة أملاك خاصة تابعة للفلسطينيين بما في ذلك مصادرة أموال على المعابر الحدودية، وذلك بموجباً منعه من حق الاعتراض على هذه المصادرة أمام الجهات القضائية.

وأوضحت الجمعية أنه خلال العام ٢٠١٣ أصدرت السلطات الإسرائيلية ١١٩ أمر مصادرة كهذا أملاك خاصة تابعة لمواطنين فلسطينيين من الضفة الغربية مقارنة بأمر مصادرة واحد من هذا القبيل صدر خلال العام ٢٠١١.

وأشارت الجمعية إلى أنها تقدمت بطلب التماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا باسم مواطنين فلسطينيين تطالب فيه بإلغاء الأمر العسكري الذي يمنع هؤلاء المواطنين من تقديم طعون ضد أوامر المصادرة، وأوضحت أن هذه المحكمة ستعقد قبل نهاية الشهر الحالي جلسة لمناقشة طلب الالتماس والاستماع إلى رد السلطات المسؤولة عليه.

وأكدت الجمعية أن هذه السلطات رفضت تزويدها بمعطيات مفصلة حول الأملاك التي صودرت وما هو مصيرها، وأشارت إلى أن الجيش الإسرائيلي يصدر أوامر مصادرة أملاك وأموال للفلسطينيين بموجب قوانين الطوارئ دون من تقديم أي مبررات أو تفسيرات، وفي الوقت عينه يحظر على الفلسطينيين تقديم اعتراض على المصادرة.

وقالت إن استخدام هذه الأوامر ازداد على نحو كبير في الأعوام الأخيرة، وأنه لدى رد الجيش الإسرائيلي على طلب الجمعية كشف معلومات حول عدد أوامر المصادرة بموجب «قانون حرية المعلومات» تبين أن السلطات الإسرائيلية استخدمت هذه الأوامر مرة واحدة العام ٢٠١١، و٢٥ مرة العام ٢٠١٢، و١١٩ مرة العام ٢٠١٣. وبرز الجيش هذه الزيادة الحادة بحجة أنه يواجه ارتفاعاً كبيراً في عمليات الإخلال بالنظام العام وزيادة في انتشار شبكات «الإرهاب» في مناطق الضفة الغربية.

توحي الحملة لتشجيع الإسرائيليين على الهجرة إلى العاصمة الألمانية برلين، والتي تعصف بإسرائيل في الفترة الأخيرة، بأن الإسرائيليين انضموا إلى الشعوب التي تعيش، أو يعيش قسم منها، في فقر وضائقة اقتصادية وخوف من نزاعات مسلحة، ويهجر قسم من هذه الشعوب أوطانهم سعياً وراء حياة أفضل وأكثر أمناً.

هذه الحال، على الأقل، هي حال أكثر من خمسين ألفاً من المهاجرين وطالبي اللجوء الأفارقة، وغالبيتهم العظمى من السودان وريتريا، الذين وصلوا إلى إسرائيل في الأعوام الأخيرة الماضية، رغم الفرق في التعامل مع المهاجرين الإسرائيليين في برلين وغيرها من مدن أوروبا وأميركا، حيث يحصلون على

العمل الذي يناسبهم ويعيشون في رفاهية وسكينة بمستوى أعلى من إسرائيل، فيما إسرائيل تطارد الأفارقة وتسجنهم وتقطع عنهم سبل العيش وتنتهك حقهم الإنساني في اللجوء.

المشكلة في هذه المعادلة هي إسرائيل وليس المهاجرين منها وإليها. فهي تريد أن تبقى دولة مغلقة على طهارة «العرق» اليهودي، إن صح التعبير، وفيما هي تندب حظها لأنها لم ترحل البقية الباقية من الفلسطينيين أثناء النكبة، جاءها نصف مليون روسي غير يهودي، قبل مقديس ونيف، وعشرات آلاف الأفارقة في السنوات الأخيرة.

ومن الناحية الأخرى، تتبع إسرائيل، منذ ثلاثين عاماً وربما أكثر، سياسة اقتصادية نيو- ليبرالية، وصفها رئيسها السابق، شمعون بيريس، بأنها «سياسة خنازيرية»، وقد قضت هذه السياسة على «دولة الرفاه» التي كانت تسود إسرائيل حتى بداية الثمانينيات.

وتستخدم إسرائيل مصطلحات خاصة بها في مجال الهجرة، فهي تسمي القادمين إليها من غير اليهود بالمهاجرين، فيما تسمي اليهود القادمين اليهود بـ«الصاعدين»، وتسمي اليهود المهاجرين منهم بـ«النازليين»، ولذلك يطلق على حملة تشجيع هجرة الإسرائيليين إلى برلين اسم «النازلون إلى برلين».

إلا أن هجرة الإسرائيليين ليست ظاهرة جديدة في الواقع، فقد كان دائماً قرابة ١٠٪ من سكانها يعيشون خارجها، وتحدث المعطيات عن حوالي ٧٥٠ ألف إسرائيلي يعيشون ويعملون خارج البلاد، وخاصة في الولايات المتحدة، وحتى أن لديهم منظمات خاصة بهم، لكن العاصمة الحاصلة الآن في أعقاب حملة «النازلين إلى برلين» ناجمة من أن هذه هجرة منظمة وتعلن جهاراً أنها احتجاج على الوضع الاقتصادي - الاجتماعي المتردي في إسرائيل.

حروب وغلاء المعيشة

إن أحد أسباب حملة «النازلين إلى برلين» هو اقتصادي - اجتماعي. والسبب الثاني يتعلق بالأمن الشخصي والحروب المتكررة، مثل العدوان على غزة وحرب لبنان الثانية والانتفاضة الثانية، وهذه جميعاً تميزت عن الحروب السابقة بأنها

تدور في الجبهة الداخلية الإسرائيلية أيضاً، التي تسقط فيها الصواريخ، وليس في جيهاث قتال خارج الحدود.

وفي خلفية حملة «النازلين إلى برلين» الاحتجاجات الاجتماعية التي ثارت في إسرائيل، في صيف العام ٢٠١١، وشارك فيها مئات الآلاف من الشبان، وكانت مطالب المحتجين خفض أسعار السكن والمواد الغذائية والتعليم وغيرها، وانتهت هذه الاحتجاجات من دون تحقيق أي مطلب.

والآن، بعد مرور ثلاث سنوات على الاحتجاجات الاجتماعية، ارتفعت أسعار المواد الغذائية والشقق بشكل كبير، وفي المقابل فإن الأجور بقيت متدنية نسبياً، ما يعني أن العائلة المتوسطة تضطر إلى إنفاق مبلغ أعلى من دخلها.

ويؤكد المبادرون على حملة «النازلين إلى برلين» أن حملتهم هي خطوة احتجاجية على غلاء الأسعار، وأن هدفهم هو الضغط على الحكومة الإسرائيلية، وهم يقولون إن الحكومة لا تعيرهم أي اهتمام حالياً، لكن في حال هجرة ١٠٠ ألف إسرائيلي فإنها ستضطر لمطالبهم وتضطر إلى خفض الأسعار، ويحاول المبادرون التنسيق مع مؤسسات لتسهيل إجراءات الهجرة خاصة لحملة الشهادات الأكاديمية.

ويوضح المبادرون للحملة مدى غلاء الأسعار في إسرائيل في ظل حكومة كل مهاها افتعال

الحروب وتغطية نفقاتها على حساب المواطنين، برفع الضرائب ومستلزمات الحياة الأساسية، وأن الحكومة لا يعينها شيء من أمور المواطنين وحياتهم.

وفي مقارنة أجزائها القيمون على حملة «النازلين إلى برلين»، ذكروا أنه في ألمانيا يمنح المواطن تعليماً مجانياً من سن ٣ سنوات حتى إنهاء اللقب الجامعي، وأن ذلك يشمل الفعاليات اللامنهجية بعد دوام المدرسة والمساعات التعليمية حتى الساعة الخامسة مساءً مجاناً، وهذا الأمر يتيح للأهل العمل بوظيفة كاملة من دون القلق على أولادهم.

وفيما يتعلق بتكلفة السكن، يقول المبادرون إلى الحملة إن سعر الشقة في منطقة مركزية في برلين أقل بثلاث مرات عن تل أبيب، وأشاروا إلى شبكة المواصلات العامة المرحة التي تتيح لكل إنسان العمل أينما أراد من دون أن يتقاع من بعد المسافة أو أزمات السير التي قد تؤخره عن عمله.

ويشدد المبادرون على الحملة على الفروق في أسعار المنتجات الغذائية والضمائم الاجتماعية وتأمين الشيخوخة وتعويضات البطالة، بحيث في برلين تضمن الحياة الكريمة طوال مراحل الحياة، على عكس إسرائيل التي قد يبلغ المواطن فيها مرحلة الفقر الشديد من دون الالتفات إليه من قبل الجهات الحكومية.

وأعلن المبادرون للحملة، في نهاية الأسبوع الماضي، أنهم تلقوا ٩٣٠٠ طلباً من إسرائيليون يطالبون الهجرة إلى برلين، وقالوا إنهم توجهوا إلى المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، بطلب الحصول على آلاف تأشيرات العمل لصالح المهاجرين الإسرائيليين.

ونقلت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي عن المبادرة للحملة إنه «طلبت ٢٥ ألف تأشيرة عمل مؤقت لمدة ٣ سنوات بموجب شروط الحكومة الألمانية»، وأضافت أنه «توجهت إلى خبراء اقتصاديين ألمان كي يساعدوني في صياغة خطة لتشجيع سوق السكن والغذاء في إسرائيل، فإذا كانت الأسعار في ألمانيا رخيصة إلى هذه الدرجة، فعلى ما يبدو أن ثمة شيئاً ما ناجح، فلماذا لا نتعلم منهم؟»

وشدد منظمو هذه الحملة في صفحاتهم في موقع «فيسبوك» على أن الوضع الحاصل في البلاد هو شهادة فقر لإسرائيل، وقال أحدهم «أجريت معي مقابلة اليوم ستنتشر في 'دير شبيغل'، الصحيفة الرئيسية في ألمانيا، وسينشر ملحقهم في نهاية الأسبوع لطبي الشخصي من المستشار الألمانية ميركل، الدعوة بطلبناكم، للحصول على آلاف التأشيرات للعمل المؤقت».

وأضاف «اعتزم أن أتوجه لاحقاً إلى حكومة إسبانيا وتسريع موضوع الحصول على الجنسية لأكثر من ٣ ملايين يهودي - سفارادي (شرقي) إسرائيلي».

وعبر المبادرون عن أملهم بأن تتسع حملتهم، وأن تشمل مدنًا أخرى في العالم وأن ينظم مواطنون إسرائيليون مجموعات تدعو إلى الهجرة إلى نيويورك، لندن، واشنطن، ميامي، لوس أنجلس، براغ، كوستاريكا، روما أو إلى بلد بالإمكان العيش فيه من الناحية الاقتصادية.

وقال منظمو الحملة، مشيرين إلى أسباب احتجاجهم، إن «الأفراد الذين ليس بمقدورهم شراء بيت حتى لو عملاً ٣٥ عاماً، والأفراد الذين يوفرون لمدة ١٥ عاماً وأكثر مبلغاً بادئياً وحسب لشراء شقة، أولئك هم الذين يصارعون ضد فروض الإسكان، شبان، طلاب جامعات، مسوقون، مهندسون، معلمات، روضات، أبناء ١٤ عاماً، أفراد شرطة، طلاب مدارس ثانوية، ضباط جيش، جميعهم يتوجهون إلينا ويطلبون ألا نكشف أسماءهم لكنهم يتوقون للخروج من هنا إلى



مكان يكون بالإمكان فيه شراء بيت أو الدخول إلى السوبرماركت من دون أن يُذبجوا، جراء غلاء الأسعار.

٩٠٪ من اهتمام نتنياهو

منصب على الأمن

تحت عنوان «ما الذي سيمتحن أولادكم من الانتقال إلى برلين؟»، كتب المحلل الاقتصادي في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، سامي بيرتس، يوم الجمعة الماضي، أن «احتجاجات صيف العام ٢٠١١ كشفت عن انعدام الأمن الاقتصادي لدى الشبان والعائلات في إسرائيل بسبب غلاء المعيشة قياساً بمستوى الدخل واستقرار العمل لدينا، والحرب في صيف العام ٢٠١٤ [على غزة] كشفت عن انعدام الأمن لدينا في القدرة على عيش حياة هانئة، من دون صواريخ وصفارات إنذار».

وأضاف أن «الحياة غير المستقرة هنا، اقتصادياً وأمنياً، تحدثت جدلاً صاخباً حول جدوى العيش هنا. ويتطرح هذا الجدل كلما يتم سحب قطع أرض مستقرة من تحت أرجل الإسرائيليين».

ورأى بيرتس أنه «عندما يتحدث رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، من الصباح حتى الليل عن الأمن، فإنه يوجه الأمور نحو جانب واحد فقط من المعادلة: نحو الواقع الأمني مقابل جيراننا. ويغيب عن تصريحاته التطرق إلى الأمن الاقتصادي بمعناه الواسع، أي الحصول على خدمات اجتماعية أساسية، غلاء المعيشة، ماوى بمتناول اليد وفوق كل هذا أمان في العمل، وتنتابها هو لا ينشغل بمسألة الاستقرار في العمل لأنه يوجد معطبان إيجابيان من السنوات الأخيرة يخطفان بصره، وهما انخفاض نسبة البطالة وارتفاع نسبة المشاركة في سوق العمل».

المحلل لفت إلى أن «هذين المعطيين مضللان، فإذا دققنا في نواح أخرى، مثل التطور البيئي للراتب في الاقتصاد الإسرائيلي والانخفاض الحاد في الاستقرار في العمل، فنلاحظ على اقتصاد تبدو فيه الرزمة جميلة، لكن الفجوة مهتزة وتكمن فيه القدره على حدوث أزمة اجتماعية مستقبلية. وعندما سيكون الجدل حول الانتقال إلى برلين أصعب بكثير».

من جانبه، اعتبر البروفسور مانويل تراختنبرغ، المستشار الاقتصادي السابق لنتنياهو، أن قسماً كبيراً من المشاكل الاجتماعية في إسرائيل، مثل انعدام المساواة، هو مشاكل عالمية والدول تواجه صعوبات في معالجتها.

لكن غلاء المعيشة مشكلة تميز بها إسرائيل، في حين أنها تواجه صعوبات في معالجتها، مثلما فعل النازيون عادوا إلى برلين بسبب الطمع بالمال، وخلمت هيخت إلى أن «المشكلة ليست بمغادرتهم وإنما بالفراغ الناشئ هنا، في هذا المكان الذي يملأه مؤيدو اليمين المتطرف، إن برلين هي مدينة ساحرة، لكنها تجذب إليها القوى التي نحتاج إليها كثيراً هنا وخاصة الآن».

«النازلون إلى برلين» في صعود!

حملة احتجاج ضد انعدام الاستقرار الاقتصادي والأمني في إسرائيل من خلال التشجيع على الهجرة إلى العاصمة الألمانية



وقال إن العدوان الأخير على غزة «قد يقصي المواضيع الاجتماعية وهذا أكبر تهديد» على إمكانية حل المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية في إسرائيل.

وتطرق تراختنبرغ إلى زيادة ميزانية الأمن في ميزانية العام المقبل فقال إن «ميزانية العام ٢٠١٥ تشمل نفقات أمنية عالية ودعماً منخفضاً لباقي المواضيع. وقد تم إجراء تقليص عميق في الإنفاق على البنى التحتية وعلى بنود أخرى».

ليبد: «معاودن للصهيونية»

تطرق وزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد، إلى حملة «النازلين إلى برلين»، ووصف المبادرين لها بأنهم «ما بعد صهيونيين» و«معاودن للصهيونية». وأضاف أن «المحتجين مخطؤون، لأنه لو انشغلت الصهيونية كلها بغلاء المعيشة لما كانت هناك دولة إسرائيل». وتابع لبيد أنه «من الجهة الثانية فإنهم على حق لأن هذا (الوضع) لم يعد يحتمل، ولهذا السبب فإن كل الميزانية الحالية هي إعلان حرب على غلاء المعيشة. وهذه حرب أدت الإعلان عنها في الميزانية السابقة لكن كنا منشغلين بإصلاح الكارثة» في إشارة إلى الميزانية التي وضعها سلفه في هذا المنصب.

لكن الصحافية رايفيت هيخت كتبت في صحيفة «هارتس» أن «الإسرائيليين لا يغادرون إلى برلين بسبب سعر 'الميلكي' لمن مستحضرات الحليب والشوكولاتة... وإنما بسبب غدوع ساعر، موضحة أن المقصود ليس وزير الداخلية الإسرائيلي المستقيل، غدعون ساعر، بالذات وإنما الروح والمواعف والأداء السياسي لحزب الليكود الحاكم وحزب «البيت اليهودي».

وأضافت أن ساعر ونواب حزب الليكود «لا يبحثون عن رأس (المهاجرين) السودانيين والإريتريين، وإنما هم يطلبون رأسنا، نحن نريد دستوراً وليس دولة إكراه ديني، ونريد محكمة وليس خاخامين، نحن الذين نؤمن بقدسية الحياة وليس بقدسية موقف سيارة (في أرض فلسطينية للمستوطنة) أوريبت ستروك. هؤلاء الشبان الذين يريدون مواصلة الحلم الصهيوني لأبائهم، ومستعدون للتجنّد لقوات الاحتياط وتسديد الضرائب، لكنهم يرفضون رهنهم لحلم سيانيي لثلة مهوسه، وعينفة، سيطرت على موارد الدولة، هؤلاء الشبان يرفضون أن يحيوا ويموتوا من أجل المستوطنات».

وأشارت إلى أن المحتجين على غلاء المعيشة الذين يعبرون عن استعدادهم للهجرة من إسرائيل لنم يصوتوا ولن يصوتوا لساعر ونتنياهو، ولن ينضموا إلى «مهرجان الترهيب من إيران ومن هولوكوست جديدة».

ورأت هيخت «بما أن هؤلاء الشبان ليسوا كثرًا انتخابياً، وإنما عائق في الطريق، من خلال الالتماسات للمحكمة العليا والمنظمات اللوححة والتظاهرات والعرائض ورفضهم لاستخدام المولوكوست، فإنه لأمر جيد أن يتم تشجيعهم على أن ينصرفوا من هنا، والاستهزاء بهم وتصويرهم كيهود حقيرين (مثلما فعل النازيون عادوا إلى برلين بسبب

الطمع بالمال)، وخلمت هيخت إلى أن «المشكلة ليست بمغادرتهم وإنما بالفراغ الناشئ هنا، في هذا المكان الذي يملأه مؤيدو اليمين المتطرف، إن برلين هي مدينة ساحرة، لكنها تجذب إليها القوى التي نحتاج إليها كثيراً هنا وخاصة الآن».

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقفاننا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته

المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي